الفصل الأخير

الإرادة الشعبية والبناء الذاتي

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأخير
الإرادة الشعبية والبناء الذاتي

﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾[سورة هود : ١١٧].

(٦٦) الفقر عدو . . . والتقشف سلاح :

يزداد جشع القوى الإمبريالية وغلوها في ابتكار أساليب استغلال ثرواتنا ونهب مواردنا كلما زاد فقرنا . إنهم أصبحوا يعتقدون أن مصالحهم القومية تستلزم إفقارنا وبؤسنا ولا يتورعون عن ذلك ؛ لأن موجة الشره والطمع في أسباب القوة والسيطرة والغنى والترف أصبحت مستشرية في مجتمعاتهم لا يستطيعون مقاومتها ، وهم يعلمون أن كل ما يدعون أنه لمصلحتهم يؤدي إلى بؤسنا وفقرنا . بل لقد أصبح فقرنا أكبر سلاح لهم يمكنهم من إخضاع حكامنا وإذلال شعوبنا ، بل وإبادة بعضها كلما تمكنوا من ذلك .

لقد أظهرت الوثائق التي أعدوها لمؤتمر السكان في القاهرة أن المسؤولين في مراكز القوى العالمية يؤمنون بأن العالم محدود الثروة والموارد ، وأنه لا يتسع لمزيد من البشر ، وإذا كان لا بد من التضحية بمجموعات سكانية لمصلحة مجموعة أخرى فإن الضحايا يجب أن يكونوا من العالم الناشئ وخاصة العالم العربي والإسلامي الذي توجه الصهيونية كل جهودها لزيادة عداء الدول الكبرى له ليصبحوا حلفاء لهم ضدنا .

وهم يخططون لتحقيق أهدافهم تدريجياً ، فيختارون أقطاراً محدودة يحاصرونها ، ويفرضون عليها الجوع والبؤس ، كما يفعلون بالعراق والسودان وإيران وليبيا والجزائر وأفغانستان بل ومصر أيضاً ويفرضون على إخوانهم في العروبة والإسلام بأن يكونوا أداة لهذا الحصار والإفقار والإذلال والإبادة لأشقائهم دون مراعاة لحقوق الجوار وعلاقات التضامن العربي والإسلامي .

وليس هدفهم هو مجرد إذلال هذه الأقطار المحاصرة وتجويعها أو إبادة سكانها فقط إن استطاعوا. بل الهدف الأكبر هو تخويف إخوانهم وجيرانهم وابتزازهم حتى لا يفكروا في مقاومة السيطرة عليهم ونهب ثرواتهم واستغلال شعوبهم والتحكم في مصائرهم واستغلال التهديد الصهيوني والغطرسة الإمبريالية للقضاء على كل مقومات نهضتهم وتقدمهم بل وجودهم وكيانهم.

إنهم يعلمون أن الفقر يذل الفرد ويمزق نسيج المجتمع الذي يتعرض له فيسهل دفع عناصره وفئاته وأفراده في صراع مرير فيما بينهم من أجل لقمة العيش، حتى يصاب الأفراد والجماعات بنكسة خلقية لا حدود لها تجعلهم أحيانا يذلون أنفسهم وينسون كرامتهم ومقوماتهم.

إنهم يأملون بذلك أن يدفعوهم للتخلي عن قيمهم ومبادئهم وعن معنوياتهم وإنسانيتهم من أجل البقاء والعيش ولو بدون قيم إنسانية أو مثل عليا، إن هدفهم هو أن يصبح المال والجري وراءه هو الهدف الأول لكثير من الأفراد، بل والجماعات والشعوب يعملون له ويسارعون إليه دون مراعاة الالتزامات الدينية والخلقية وتضامن الأمة والمساواة بين أفرادها.

إن الفقر في مجتمعنا يفسد الشعوب المستضعفة ويذلها. وأعداؤنا لا يريدون أن يقاوموه لأنه في نظرهم يزيدهم غنى، لكنهم ينسون أن زيادة الغنى والترف تفسد الأغنياء في الشعوب المستكبرة والمعتدية أيضاً. لأنها تغريهم بالجشع والإسراف في ترفهم وغناهم وتدفعهم لاستباحة جميع الوسائل المشروعة وغير المشروعة للحصول على المال فراراً من الفقر الذي يرون آثاره المدمرة في غيرهم.

إن الفقر في الأقاليم النامية يستغله المستكبرون الرأسماليون المسيطرون في الدول المتعالية المتقدمة ليزيدوا من ثرواتهم ومن سيطرتهم على شعوبهم أولاً، ثم على شعوب العالم كله. ويسعون لفرض هيمنة عالمية تزيد من ترفهم وقوتهم، لكن الله عز وجل لا يرضى باستمرار هذا الظلم وهذا البغي فيأتيهم من حيث لا يحتسبون، وتفسد مجتمعاتهم وتنهار من داخلها.

في النطاق العالمي لا شك أن فقر بعض الشعوب يجعلها فريسة للمهانة والبؤس ويبعدها عن أصالتها وقيمها الذاتية، ويدفعها للتعلق بأذيال من يستعبدونها ويذلونها ويستغلونها وقد يغريهم بعض قادتها وحكامها بالاستسلام للتبعية للقوى الأجنبية والخضوع للهيمنة العالمية أو يفرضون ذلك عليها.

لكن خطر ذلك لا يقتصر على الشعوب المستضعفة الفقيرة، بل إن سنة الله في الكون جرت على أن الشعوب الطاغية الباغية المغترة لما لديها من قوة وثروة تصاب بنوع من سعار الجشع والجري وراء المزيد من الثراء وتستبيح لنفسها احتلال البلاد الأخرى أو السيطرة عليها من أجل نهب ثرواتها واستغلال شعوبها ليزيدوا من أسباب ترفهم حتى يصلوا إلى مرحلة تجعل الغنى والترف سبب الفساد الاجتماعي والانهيار الأخلاقي عندهم فتنهار مجتمعاتهم كما انهارت قبل ذلك دول كبرى في جميع عصور التاريخ.

صحيح أن ذلك لا يحدث فورا، بل قد تستغرق هذه الهيمنة وقتاً طويلاً نسبياً وقد يوجد في بعض مجتمعات المستضعفين متخاذلون يائسون يدعون شعوبهم للاستسلام بحجة أن هذه الهيمنة العالمية هي نهاية التاريخ، أو أنها حتمية لامناص منها لأننا في عصر «العولمة». ولا ينجو من دعوة الانهزامية هذه إلا الشعوب الأصيلة والعناصر الحية المؤمنة التي تعتز بقيمها الذاتية وتتسلح بالثبات والصبر والصمود في مواجهة هذا الواقع الاستكباري والاستغلال والفساد لكي تستأنف مسيرة الحضارة البشرية للمجتمعات الإنسانية وتنقذها من هذا الخلل الناتج عن اتساع الفجوة بين الأغنياء الطاغين المترفين والفقراء المستضعفين.

***

إن اختلال التوازن في الثروة وفي النمو الاقتصادي بين فريقين من الشعوب يهدد الإنسانية كلها لما يترتب عليه من مساوئ تهدد كرامة الفقراء وتحطم معنوياتهم، ومساوئ أخرى تطلق أهواء الأغنياء أو تغريهم بالعدوان على غيرهم للحصول على مزيد من المال والسلطان، فضلا عن أنه يهدد اقتصادياتهم ذاتها نتيجة عدم إمكان تصريف منتجاتهم بسبب فقر المشترين المستضعفين، وهذا ما جعل كثيرين من

الباحثين الاقتصاديين في الدول المتقدمة ذاتها يحذرون من مواصلة خطط إفقار الشعوب المستضعفة واستغلالها ونهب ثرواتها لأن ذلك سيؤدى في النهاية إلى عدم وجود أسواق كافية لتصريف منتجاتهم وما يؤدى إليه ذلك من بطالة تهدد مجتمعاتهم، وتنافس وصراع يؤدى إلى الحروب فيما بينهم كما حدث في الحربين العالميتين الأولى والثانية . . .

إن مكافحة أسباب الفقر في المجتمعات الناشئة أمر ضروري لمصلحة الإنسانية والمجتمع الدولي كله، وليس مجرد عمل من أعمال الشفقة والعطف.

وإذا كانت الدول الكبرى الغنية يشغلها الترف والغنى وما وصلت إليه من سيطرة ونفوذ عالمي عن القيام بواجبها في ذلك، فإن نتيجته ستكون انهيار مجتمعاتهم ذاتها وهنا تبحث الإنسانية عن بديل ينقذها.

إن الشعوب الفقيرة الأصيلة ذاتها هي التي تقع عليها المسؤولية الأولى للوقوف في وجه هذا الاستكبار الظالم الذي يهدد مستقبل الإنسانية.

إنها إذا تسلحت بإرادة شعبية قوية، وتضامن إنساني شامل واعتمدت على الله سبحانه عز وجل في كفاحها تستطيع أن تنمي إرادتها وتصحح عزمها لكي تمارس قدراً من التقشف يحول فقرها إلى سلاح في يدها بدلاً من أن يكون سلاحاً في يد الباغين المستكبرين، إن مقاومة سياسة الإفقار والاستغلال الإمبريالي توجب تدعيم إرادة شعوبنا حتى تمارس قدراً من التقشف يستطيع بها الشعب المستهلك حماية منتجاته بالتحكم في مشترياته ومقاطعة البضائع التي تقضي على إنتاجه ومشروعاته ويبدأ مرحلة البناء الذاتي بنهضة اقتصادية يوفر لها ما تحتاجه مشروعاتنا الناشئة من حماية. وتصبح جماهيرنا قادرة على التحكم في نزعتها الاستهلاكية والتسلح بقدر كبير من التقشف ذلك تحكم الأفراد تلقائيا في مشترياتهم ومقاطعة البضائع المستوردة التي تهدد مشروعاتنا وتنافس منتجاتنا في بلادنا. فإذا كنا نريد علاجا لمساوئ البغي والفقر، فإن سلاحنا الأول هو التقشف والثقة بالنفس والإرادة الشعبية القوية.

(٦٧) مرحلة البناء الذاتي :

إن جهاد شعوبنا في سبيل استعادة عزتها وسيادتها مر بمرحلتين، الأولى كفاح وطني وثوري ضد الغزو والاحتلال والاستغلال الإمبريالي، والثانية صحوة الأصالة وحركة فكرية ودعوة قومية لمقاومة التبعية والهيمنة الأجنبية.

إنني أعتقد أن هناك شعوراً عاماً بأن أخطاراً عديدة ما زالت تهدد كياننا ووجودنا ونهضتنا، وأنه لم يعد يكفي لمقاومتها الاكتفاء بالاستقلال القطري الذي أسفر عنه الكفاح الوطني، بل لا بد من أن نبدأ مرحلة جديدة خطة إيجابية للاعتماد على أنفسنا وتوحيد جهودنا في البناء الاقتصادي لشعوبنا وأمتنا وهذا هو ما نسميه مرحلة البناء الذاتي.

في هذه المرحلة يجب أن نستثمر مقومات الأصالة والصمود والثقة بالذاتية التاريخية والقيم الاجتماعية والعقيدية التي تجمع بين شعوبنا وتزودها بإرادة الكفاح والجهاد والتضامن والاتحاد، ونضيف إليها ما توجبه المرحلة الحالية من تخطيط وتنظيم واتحاد شامل وعمل إيجابي طويل الأمد.

***

لقد تحملت شعوبنا في المرحلتين السابقتين تضحيات عديدة، وقدمت شهداء لا حصر لهم، وأفرزت قادة ومجاهدين تعتز بهم، ولا شك أنها ما زالت على استعداد كامل لمواصلة الجهاد والبذل والتضحية متى دعيت لذلك وعرفت غايتها وطريقها ومسئوليتها وتسلحت بإرادة التضحية بقدر من الرخاء وما تفرضه الضرورة من مظاهر للتقشف والخشونة كلما كان ذلك ضرورياً لبناء قوتها الذاتية ومقوماتها الاقتصادية ووحدتها التضامنية.

لقد نجحت الدول الغنية في إقامة نظام مالي واقتصادي عالمي يضمن لها السيطرة الكبرى على النظام العالمي الذي تتخذه أداة لإذلال الدول والشعوب الصغيرة وإخضاعها لمشيئتها، مستخدمة في ذلك مبدأ اقتصاديات السوق والمنافسة الحرة التي تعطيها فرصة كبيرة للسيطرة على اقتصاديات الدول الصغيرة وثرواتها، وتهديد كل منها بالحصار الاقتصادي الذي رأينا إلى أي حد تشارك فيه جيرانها وأشقاؤها من

دولنا الصغيرة رغم عدم اقتناعها بـه . إذ لا تستطيع بعض الحكومات مقاومة القرارات التي تفرضها عليها الهيئات العالمية بحجة أنها لا تريد أن تواجه الحصار ؛ لأنها ملتزمة بتوفير مطالب العيش والرفاهية لشعوبها ولا يمكن ذلك في نظرها إلا عن طريق المساعدات الأجنبية والقروض التي لا تقدمها الدول الغنية مجانا ولا بدون مقابل . والمقابل هو التبعية الكاملة وتخليها عن حريتها في التصرف وحق شعبها في السيادة الحقيقية وحريته في اختيار نظمه وحكامه والاعتزاز بهويته ، وإلزام الحكومات الوطنية باضطهاد الأفراد والهيئات التي تدعو شعوبنا إلى الدفاع عن هويتها أو مقوماتها التي تجعل لها شخصية مستقلة تحول دون ذوبانها في التكتلات الأجنبية التي تريد فرض سيطرتها على بلادنا ومنطقتنا وغيرها من مناطق العالم الثالث ودوله الناشئة .

إن الاستكبار والاستغلال العالمي قد بدأ سياسة الحصار والتجويع ضد بعض شعوبنا ، بل إنهم يواصلون تنفيذ خطة شاملة لإفقار جميع أقطارنا بلا استثناء عن طريق الاستيلاء على موارد ثرواتها ونهب أرصدتها وأموالها . إن المحن التي نواجهها أوصلت كثيراً من شعوبنا إلى الشقاء والبؤس وتسوقنا جميعا إلى شظف العيش وقلة الموارد والفقر والجوع وأملنا أن تكون أصالتنا وإرادتنا كفيلة بأن تدعونا إلى المبادرة الشعبية للالتزام بقدر من التقشف المرسوم والمخطط له لكي يحبط خطط المستكبرين الطامعين فينا ، ويوقع بينهم العداوة والبغضاء . ويضطرنا اضطراراً إلى بناء اقتصادنا الذاتي كأساس لقوتنا ووحدتنا .

من أجل مقاومة الاحتكارات والمؤامرات الاستغلالية التي تهدد استقلالنا المالي والاقتصادي فإن أول ما يجب أن نهتم به الآن هو تقوية دور الشعوب والأفراد في حماية الاقتصاد المحلي من المنافسة غير العادلة .

إن اتفاقية «الجات» ، قد فتحت للمستكبرين طريق السيطرة على السوق العالمي والوطني ، كما تمكنهم من السعي إلى القضاء على مشروعاتنا ومنتجاتنا الوطنية بعد أن شلت هذه الاتفاقيات يد الدول والحكومات عن حماية منتجاتنا الزراعية والصناعية بأسلوب الحماية الجمركية أو الدعم المالي ، إن شعار حرية المنافسة واقتصاديات

السوق، هي شعارات ترفعها الدول المتقدمة لمصلحتها، لأنها واثقة من أن منتجاتها أقدر على المنافسة من منتجات الدول النامية بسبب ما تتمتع به من مزايا الإنتاج الكبير والتفوق التكنولوجي، وكلاهما تفتقده المشروعات الناشئة في مجتمعاتنا النامية، فلا بد أن تجد شعوبنا ومنتجونا ومشروعاتهم وسيلة عملية وإرادة شعبية واعية لحمايتهم من هذه المنافسة غير المتكافئة وغير المشروعة في كثير من الأحيان ولو اقتضى الأمر التزام التقشف الذي تستلزمه مقاطعة المنتجات التي تهدد مشروعاتنا ومنتجاتنا.

علينا أن نبين لشعوبنا وللشعوب الناشئة أنه لم يعد أمامها سوى أن تستعمل المقاطعة الشعبية لبعض المستوردات الأجنبية لتمكين جماهير المستهلكين من فرض إرادتهم وإلزام الدول الكبرى بعدم الغلو في استغلال تفوقها الاقتصادي لإذلال شعوبنا أو القضاء على اقتصادها الناشئ.

***

إن هذا العمل الشعبي يؤدي إلى وحدة الصف الوطني في مواجهة الاحتكارات العالمية كما كان الأمر في مرحلة الكفاح الوطني ضد الاحتلال العسكري والاستعمار الأجنبي؛ لأن السيطرة الاقتصادية في العصر الحاضر أصبحت تحقق للدول الكبرى نفوذا ومزايا اقتصادية ومالية وهيمنة عالمية لا تقل عما كانت تحصل عليه من الاحتلال العسكري في عهد الاستعمار التقليدي.

إن سلاح المقاطعة الشعبية يتميز بأنه أسلوب سلمي يجنب المجتمع مخاطر العنف الداخلي والخلافات بين الطوائف والأحزاب والحكومات التي تؤدي في بعض البلاد إلى الفتنة.

إن الهيمنة الاستكبارية لا تستهدف قطراً معيناً، ولا تطمع في شعب من شعوبنا فقط، بل إن لها هدفاً شاملاً للسيطرة العالمية لا يمكن أن يفلت منه شعب صغير ناشئ في أي منطقة في العالم. ولذلك يجب أن نرسم خطة شاملة لمقاومة هذه الهجمة الواسعة تكون في مستوى الخطر الذي تتعرض له أمتنا في جميع أقطارها، ونرى أن تكون هذه الخطة على مستوى العالم العربي والإسلامي أولاً، ثم العالم الآسيوي الإفريقي كله بلا استثناء.

لكي نتأكد من أن الهجوم أو الحصار الذي يفرض على أحد أقطارنا ليس عملاً منفرداً، يجب أن نقرأ تاريخنا وخاصة تاريخ الهجوم الأجنبي على بلادنا، فلا يمكن أن نفهم ما يجري في البوسنة ولا في فلسطين والجزائر وتونس والصومال ولا في السودان ولا أفغانستان وإندونيسيا، إلا إذا تذكرنا سلسلة الهجمات والمؤامرات الأجنبية على العالم العربي والإسلامي في البلقان وعلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط (في الهجمات الصليبية والاستعمارية على شواطئ مصر وفلسطين ولبنان وسوريا والجزائر وتونس والمغرب. وفي البحر الأحمر والقرن الإفريقي (الصومال والسودان واليمن والحبشة). وأخيراً في الخليج وما حوله مما يذكرنا بحرب الخليج وآثارها والهجمات الاستعمارية في الهند وجنوب شرق آسيا بجميع أقطارها.

***

(٦٨) الإصلاح :

مهما حذرنا من مخاطر العدوان الأجنبي والمطامع الإمبريالية فليس معنى ذلك إلقاء مسؤولية المحن التي نجتازها على الغير، إن هذا التهرب من المسؤولية هو أول عيب يجب علينا إصلاحه، فقد بالغنا كثيراً في كشف المؤامرات الأجنبية والشكوى من العداوات التي تهددنا، وصرنا في كثير من الأحيان ننشغل بذلك عن النقد الذاتي والبحث في عيوبنا أفراداً وجماعات.

إن ذلك يستلزم إعداد أنفسنا لكي نسير في هذا الاتجاه ونتحمل مسؤولياته ولا يكون ذلك ممكناً إلا إذا استكشفنا العيوب التي تضعف مجتمعاتنا وتشوه صورتنا وتمكن الطامعين من الاجتراء علينا والاستفادة من الثغرات التي يجدونها في كياننا السياسي والاجتماعي والاقتصادي وأخلاقنا الأنانية وسلوكنا الاجتماعي.

إنني أوضحت أن أكثر هذه العيوب ليست طارئة علينا ولا مستحدثة فينا، بل إنني واثق أن لها جذوراً ومنابع جاهلية سابقة على الإسلام ذاته، وأن الله عز وجل كرمنا بالإسلام لكي يعيننا على معالجتها والتطهر منها، وقد بدأنا بداية جدية في عهد النبوة والخلافة الراشدة، لكن التوسع الكبير السريع في الفتوح قد أدخل في أمتنا شعوباً لها مواريثها الجاهلية وتقاليدها العريقة وكانت لشعوب الأمصار الأغلبية

الساحقة في مجتمعنا فأصيبت الأمة بنكسة، بل نكسات عطلت مسيرة التجديد الإسلامي والإصلاح الذاتي التي بدأها الرسول ﷺ وصحابته الأبرار.

إن هذه الرواسب الجاهلية التي بقيت في الأقاليم التي دخلت الإسلام فجأة دون أن تستفيد من قيمه الجديدة التي تربى عليها مجتمع المدينة وأئمة الصحابة قد استقرت في مجتمعاتنا كلها قروناً طويلة لا تقاس بها السنوات المعدودة لمجتمع المدينة ودولته الراشدة التي أنشأها الرسول الإمام وتلاميذه وأصحابه الأبرار، وزادت في ظل الحكومات الاستبدادية حتى إن كثيرين أصبحوا يعتبرونها من الإسلام أو يدعون أن الإسلام أقرها أو تبناها. وجرأته على اقتلاع موروثات الجاهلية يجب أن تتواصل وتتجدد أجيالا عديدة حتى تحدث تغييراً شاملاً في مجتمعاتنا وتطهرها من رواسب الجاهلية السابقة على الإسلام التي عاشت في ظلها قرونا لا تحصى، ولم تتح لها فرصة التطهر منها كما ينبغي...

***

في دراستي لفقه الشورى [1] تأكد لي أن أبرز مثل على هذه الرواسب التي استقرت في مجتمعنا هو النكسة التي أصابته بالقضاء على الخلافة الراشدة، وتعطيل الشورى التي فرضها القرآن وألزمتنا بها السنة المطهرة. وهو تعطيل أدى إلى إقامة السلطة السياسية على نمط الاستبداد والاحتكار الوراثي الذي تمثل بوضوح في كسروية الفرس وإمبريالية الروم وفرعونية مصر. على النحو الذي فصلته فيما سبق وفي كتابي عن فقه الشورى، حيث أوضحت أنه في أواخر عهد الخلفاء الراشدين كانت شعوب الأمصار هي التي سببت النكسة في النظام السياسي بالقضاء على الالتزام بالشورى في اختيار الخلفاء والحكام ومساءلتهم والرقابة عليهم.

لقد قلت في كتابي «فقه الشورى» إن المدافعين العصريين عن معاوية بن أبي سفيان الذي بدأ تحويل الخلافة إلى ملك عضوض يمكنهم أن يقولوا إنه لم يفعل سوى أن طبق المبدأ الديمقراطي اليوناني الذي يعطي الأغلبية حق اختيار نظام الحكم في الدولة؛ لأن الإمبراطورية في عهده كان الصحابة ومن معهم ممن تربوا على

(١) راجع كتاب فقه الشورى ص ٤٢١ وما بعدها ببند ٦١ وما بعده الطبعة الثانية عام ١٩٩٢م.

الشورى أقلية ضئيلة أما أهل فارس والعراق والشام ومصر فكان أغلبية الشعوب ما زالوا على ديانتهم السابقة وتقاليدهم الموروثة أو على الأقل كانوا لا يعرفون شيئاً عن الشورى وحرية الرأي؛ وردنا على هذه الحجة الديمقراطية أن مسئولية معاوية هي أنه استغل هذه الظاهرة المعيبة لصالحه وصالح أسرته بدلاً من أن يواصل سنة الخلفاء الراشدين في تربية القادة والشعوب على ممارسة الشورى في الحكم، وغرسها في المجتمع وجعلها أساس الولاية.

هذه هي النكسة الكبرى ولها نتائج وآثار استمرت حتى اليوم فيما نراه من حكم احتكاري واستبدادي! ثم هي في نظري لم تكن معزولة ولا منفردة، فلا شك أن الباحث يستطيع أن يجد نكسات لا تقل عنها خطورة ورثتها الأمة الناشئة الكبرى عن مجتمعات الجاهلية ورواسبها التي لم تستطع الشعوب تغييرها لأن الحكام المستبدين استغلوها وزادوا فيها حتى أصبحت في نظري سبباً في كثير من الثغرات في المجتمع الإسلامي التي ساهمت فيما آل إليه حالنا من تخلف وتدهور والتي فصلتها فيما سبق.

كل ما أشرت إليه فيما سبق ليس إلا مجرد نماذج لما أعتبره باقياً حتى الآن في مجتمعاتنا من رواسب الجاهليات السابقة على الإسلام، وأعتقد أنه يمكن أن يضاف إليها ظواهر كثيرة مثل ظاهرة تقديس الأولياء ونفوذ الطرقيين في كثير من البلاد تحت ستار التصوف الذي ورث سلبيات الفلسفات الجاهلية في الهند وغيرها.

ثم إن كثيراً من تقاليد المجتمع المصري فيما يخص زيارة القبور في الأعياد، بل وبناء القباب والأحواش حولها للمبيت فيه، والعناية بالأضرحة والبناء المحيط بها هي في نظري من رواسب التقاليد الفرعونية حتى إن بعض قرى الصعيد على الضفة الشرقية للنيل ما زالت تصر على دفن موتاها على الضفة الغربية. مما يدل على تأثرهم بالتقاليد الفرعونية رغم اعتناقهم الإسلام قروناً طويلة، ويكفي مقارنة قبورنا مع القبور في الجزيرة العربية بعد انتصار الدعوة الوهابية حيث ألزمت الناس بتسوية القبور بالأرض وحرمت كل بناء عليها، وهذا هو ما اعتبره تطبيقاً صحيحاً لمبادئ الإسلام وسنة رسولنا الكريم، وإني شخصياً أعتبر ذلك من أهم إنجازات الإصلاح

الذي قامت به الدعوة الوهابية وما زالت تسير عليه المملكة العربية السعودية، ولقد رأيت بنفسي «الملك فيصل بن عبد العزيز» يوارى التراب في مقبرة دون أن يكون هناك أي بناء يدل على اسم الميت ولا تاريخ وفاته أو يميزه عن غيره ممن دفنوا في ذلك التراب.

إنني أدعو الباحثين للجرأة في دراسة كثير من العيوب التي ما زلنا نراها ونشكو منها في مجتمعاتنا المعاصرة في بعض البلاد، وأنا واثق أنهم سيجدون جذورها وبذورها موروثة في أكثر الأحيان من الجاهلية السابقة على الإسلام. إنني أرى أن واجبنا الآن وفي المستقبل هو أن تعلى مبادئ الإسلام ونعمق أثرها في نفوس الأفراد وفي العلاقات الاجتماعية حتى تتطهر مجتمعاتنا من تلك العيوب التي ورثتها المجتمعات الإسلامية من عصور الجاهلية السابقة على الإسلام.

إن ذلك في نظر كثيرين شرط ضروري للإصلاح الذي تستلزمه عملية البناء الشامل والجرأة الصريحة في النقد الذاتي والاعتماد على النفس والاعتزاز بالقيم والمبادئ الإسلامية الصحيحة. إن هذا هو الذي يعد شعوبنا لمواجهة مسئولياتها في بناء مستقبل أفضل للإنسانية التي تجتاز الآن مرحلة انتقالية يتوقف فيها مصير الحضارة الإنسانية على قيام العالم الإسلامي بدوره الإيجابي البناء في نشر مبادئ الإسلام وتصحيح صورته التي تأثرت برواسب عيوب مجتمعاتنا الجاهلية القديمة المتخلفة حتى أصبح كثيرون يدَّعون أن الإسلام هو من أسباب هذا التخلف، في حين أننا نؤكد أن بُعد مجتمعاتنا عن الإسلام وتخليها عن مبادئه الصحيحة هو السبب الحقيقي في تخلفها..

***

(٦٩) أهمية المصالح الاقتصادية والمالية ودور المؤسسات المالية والصهيونية العالمية:

إن أهم ما يتميز به العصر الحاضر هو زيادة أهمية المصالح المادية والاقتصادية حتى إنها أصبحت هي التي توجه سياسة الدول كبيرها وصغيرها على السواء، وسوف يزداد ذلك في المستقبل بنمو تيار الإنتاج الكبير والحضارة المادية التي تزيد من متطلبات العيش حتى تحولت كثير من مواد الترف المستحدثة والكماليات إلى

حاجات بل ضرورات يطالب بها الأفراد. وتعتبر كثير من الحكومات والدول أن مهمتها الأولى هي توفير هذه المطالب الترفيهية المتزايدة حتى ولو شغلها ذلك عن مهمتها التقليدية في حماية استقلال الشعوب وحقوق الإنسان وقيمه الحضارية والروحية. وفي الوقت نفسه تحاول بعض عناصر الأصالة الوقوف في وجه هذا الإسراف الترفي لتوجيه الجماهير والأفراد لصرف أوقاتهم وجهودهم وأموالهم لما هو أولى بذلك (كما هو حادث الآن في كثير من البلاد من انتقادات بشأن التدخين والخمور والمخدرات بل وأطباق البث التليفزيوني الفضائي).

لقد أصبح العامل الاقتصادي هو محور السياسة الدولية والداخلية للدول الكبرى والصغرى على السواء. وهذا يزيد من نجاح الدول الغنية في إقامة نظام مالي واقتصادي عالمي لها سيطرة كبرى فيه يمكنها من زيادة إنتاجها الكبير الذي تتخذه أداة لإذلال الدول الصغيرة والسيطرة على اقتصادها وإخضاعها لمشيئتها مستخدمة في ذلك مبدأ اقتصاديات السوق والمنافسة الحرة التي تعطيها فرصة كبيرة للإنفاق على الإعلانات الضخمة ولاستغلال أهواء المستهلكين والسيطرة على اقتصاديات الدول الصغيرة وتهديدها بالحصار الاقتصادي الذي تفرضه بقرارات من المنظمات الدولية التي تسيطر عليها الدول الكبرى ولا تستطيع الدول الصغيرة العيش إلا عن طريق الحصول على رضا القوى العالمية والمساعدات الأجنبية أو القروض من الدول الكبرى التي تسيطر على قرارات المؤسسات المالية والشركات العالمية التي لا تقدمها مجاناً ولا بدون مقابل.

***

وتتصل بذلك ظاهرة أخرى هي أن الذي يتحكم في المصالح المالية والاقتصادية في الدرجة الأولى هو البنوك والشركات الكبرى وخاصة تلك التي توصف عادة بأنها متعددة الجنسيات فقد زاد نفوذها وسينمو في المستقبل حتى تصبح هي الموجهة الحقيقية للدول والحكومات كبيرها وصغيرها على السواء.

لم يعد الذي يوجه المستبدين المحتكرين للسلطة في بلادنا ويتحكم فيهم هو الدول والحكومات الأجنبية فقط ، بل هو الشركات ومراكز القوى العالمية

الاقتصادية، لأن عالم اليوم أصبح عالم المصالح الاقتصادية والمالية، لذلك من الأولى أن تدرك شعوبنا أن العدو الحقيقي هو هذه القوى الاقتصادية العالمية وليست حكومات دولنا الصغيرة، بل ولا حكومات الدول الأجنبية، وأن عليها أن توجه مقاومتها مباشرة لهذا العدو الرأسمالي الأجنبي بدلاً من الدخول في مستنقع فتن داخلية أو معارك سياسية لا تنتهي.

منذ بدأ المد الاستعماري كانت الشركات والبنوك هي القوى الفاعلة التي بدأت التوسع الاستعماري وهي التي استدرجت الدول الصناعية الأوربية إلى التوسع الاستعماري في إفريقيا وآسيا وأمريكا وأستراليا. ودفعتها إلى استخدام المؤامرات السياسية والقوة العسكرية في فرض سيطرتها على الشعوب المستضعفة في تلك القارات لتمكن رؤوس الأموال والمؤسسات والشركات من تنفيذ خططها التوسعية للحصول على المزيد من الربح والثراء عن طريق استغلال ثروات الشعوب الأخرى. بل واستغلال العنصر البشرى فيها للعمل لصالحها في المجال السياسي والتجاري (كممثلين تجاريين ووسطاء وموظفين وحكام ووزراء) أو في المجال العسكري (كمرتزقة متطوعين للحصول على لقمة العيش . . . أو مجندين مجبرين بأمر السلطات الاستعمارية وقوانينها والإدارة المحلية التي تسيطر عليها الإمبراطوريات الكبرى) ويكفي أن نذكر أن استعمار الهند بدأته شركة الهند التجارية. وكذلك حرب الأفيون ضد الصين كانت لصالح الشركات الكبرى. كما أن التغلغل الأجنبي في الدولة العثمانية وإيران وفي مصر بدأته البنوك والشركات عن طريق القروض الربوية التي قدمتها البنوك للحكومات والأمراء في تلك البلاد، وما زالت القروض سلاسل تقيد بها حكومات الدول الصغيرة.

ثم إن الوضع الحالي تجاوز ذلك، إذ أصبحت هناك مؤسسات عالمية مالية ونقدية هي محور النظام العالمي الذي تستغله الدول الغنية لمزيد من التحكم في ثروات الشعوب الأخرى. وخاصة منها شعوب الدول الصغيرة أو الضعيفة أو المتخلفة من أجل تحقيق السيطرة على السياسة العالمية. وأصبح نمو هذه السيطرة يستلزم في نظرهم زيادة فقر الشعوب المستهدفة لتزداد حاجتها إلى القروض والمساعدات حتى

أصبحت الديون والقروض هي الأغلال والقيود التي تتخذها المراكز المالية العالمية وسيلتها لإذلال الشعوب والدول وتسيير الحكومات في الطريق الذي يمكنها من زيادة الاستغلال المالي والاقتصادي للشعوب وفرض سيطرتها على المال والسياسة في العالم كله بصورة كاملة.

ولا بد أن نعرف أنه في هذا السوق العالمي والمراكز المالية والقوى الاقتصادية متعددة الجنسيات لا بد أن يزداد نفوذ الصهيونية التي استطاعت أن تعتمد في نفوذها الدولي والعالمي منذ زمن طويل على القوة المالية للرأسماليين اليهود المتعاونين والمنتشرين في جميع أنحاء العالم والذين سيزداد نفوذهم في كثير من الدول عن طريق زيادة نفوذهم المالي وزيادة المشاكل المالية والاقتصادية التي تواجهها الحكومات والدول مما أدى إلى تغلغلهم في مراكز التخطيط والتوجيه واختراقهم لأجهزة الاستخبارات والأحزاب التي تحتاج دائما إلى التمويل والإعلام المحلي والعالمي الذي تسيطر الصهيونية عليه.

لقد صارت الدول الكبرى تحتكر السيطرة العالمية وتتخذها وسيلة لتنمية ثرواتها على حساب الشعوب الأخرى، ونجحت في فرض ما يسمى باقتصاد السوق، وفرضت اتفاقيات «الجات» لإلزام الدول بعدم فرض رسوم جمركية لحماية مشروعاتها وصناعاتها الناشئة. وعدم تقديم دعم مالي لمنتجاتها الوطنية الزراعية أو الصناعية. وبذلك جرد الاقتصاد الوطني في الدول الصغيرة والناشئة من كل حماية وأصبح محروماً من كل سلاح يدفع به غزو سوقه المحلي من جانب منتجات الشركات والمؤسسات الغربية والإنتاج الكبير في الدول الغنية التي تتمتع بجميع الميزات لاكتساح السوق الوطني وإغراقه للقضاء على الإنتاج المحلي الناشئ الضعيف.

***

لقد تحولت الشعوب الصغيرة والدول الناشئة إلى مجرد مجتمعات استهلاكية وسوق لبضائع الدول المتقدمة ومنتجاتها، سواء كانت زراعية أو صناعية. وهذه الحالة تفرض عليها التبعية والخضوع لقرارات الدول الصناعية سواء في النواحي الاقتصادية والمالية أو النواحي

السياسية والعسكرية. وهذا هو الاستعمار الجديد الحقيقي الفعلي الذي تواجهه الشعوب الصغيرة الناشئة.

نتيجة لذلك تضاءل دور الدول والحكومات كبيرها وصغيرها حتى أصبحت الدول الكبرى مجرد أداة في يد المراكز المالية والشركات العالمية متعددة الجنسيات، ومن باب أولى الدول الصغيرة والناشئة التي تتحكم فيها القوى المالية العالمية عن طريق الدول الكبرى والمنظمات الدولة العالمية التي تسيرها.

وستزداد هذه الظاهرة بالنسبة للدول الصغيرة، وخاصة في منطقتنا، ولأنها هي الهدف المباشر للسيطرة الصهيونية التي اتجهت الآن أكثر من أي وقت مضى إلى استعمال قدراتها المالية وخبرتها في العلاقات والمنظمات الدولية وأجهزة الاستخبارات لابتزاز شعوبنا وحكوماتنا. والسيطرة على منطقتنا باسم الشرق الأوسط.

***

خطر الصهيونية بالنسبة لنا يرجع إلى أنها حركة رأسمالية عالمية رسمت خطتها منذ زمن بعيد لاستغلال قوتها المالية لأهداف سياسية مكنتها أولا من تثبيت نفوذها في المجتمعات المتقدمة الغنية في أمريكا وأوربا ثم استغلت هذا النفوذ ذاته في التسلل إلى المنظمات الدولية والمؤسسات العالمية. والآن تتخذ إسرائيل قاعدة لتوسيع نفوذها وفرض سيطرتها على العالم العربي والإسلامي تحت اسم الشرق الأوسط الجديد.

(٧٠) الفتنة العصرية الكبرى لاحتلال منابع البترول:

أشرنا إلى استخدام الإمبريالية لأسلوب التحكم عن بعد في إشعال نيران الفتن العصرية، وذلك بأن تنفذها على مراحل كل منها بواسطة عناصر متعددة محلية وأجنبية تضم حكاماً ومستوزرين ومثقفين ورأسماليين يعملون ظاهرياً لمصالح ذاتية أو حزبية أو وطنية أو قومية قصيرة الأمد، لكنها في « باطن الأمر وعلى المدى البعيد» تحقق أهدافاً استراتيجية لبعض الدول الكبرى أو «الإمبريالية» المالية الصهيونية قد يجهلونها أو لا يهتمون بها...

وهذا هو سيناريو الفتن المتوالية التي أشعلتها قوى رأسمالية إمبريالية تهدف إلى الاستيلاء على منابع البترول في العالم العربي والتحكم في الشعوب المنتجة والمستهلكة له جميعا، كما رواها لي أحد الخبراء في هذا الشأن. . .

***

إن منظمة الأوبك قد أوجدت قدراً كبيرا من التضامن بين الشعوب المصدرة والمنتجة للنفط يمكن الدول المنتجة المشتركة في الأوبك من أن تتحكم في أسعار البترول وكميات إنتاجه، بدلاً من الشركات الكبرى التي كانت تتولى استخراجه وتتحكم في إنتاجه وأسعاره بما يحقق لها أكبر ربح ممكن. . .

وقد استفاد العرب من هذا التضامن أثناء حرب أكتوبر فقرروا مقاطعة الدول التي أيدت إسرائيل في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣م.

إلا أن الشركات الرأسمالية الإمبريالية قد انتهزت هذه الفرصة، فسخرت حكومات بعض الدول الكبرى، وحرضتها لترسم خطة بعيدة المدى لاحتلال منابع النفط وذلك لنزع سلاح البترول من يد العرب أولا، ثم السيطرة على الشرق الأوسط، وعلى العالم كله، وأغرتها بأن تعمل على استخدام سلاح البترول لصالحها حتى تتمكن من فرض هيمنة عالمية على الدول المنتجة، وكذلك على الدول الغنية المستوردة «كاليابان وأوربا» وذلك بعد أن تتم لها السيطرة على العالم العربي والإسلامي، والعالم الثالث وانفرادها بالتحكم في أسعار «البترول» وإنتاجه، بدلاً من الدول المنتجة وتمثلها «الأوبك» وأعضاؤها من الدول المصدرة. . .

***

لقد جمعوا خبراءهم ووضعوا خطة تمكنهم من استخدام بعض أصحاب المصالح الأجنبية والوطنية، وأصحاب المنافع الذاتية الذين لا يفكرون إلا في أهداف «قصيرة الأمد»، لكنها تخدم أهدافاً استراتيجية بعيدة المدى للإمبريالية المالية والعالمية دون علمهم أو دون اكتراثهم. . . .

* أهم هذه الأهداف هو ما يلي :

(أ) الإيقاع بين الدول المنتجة للنفط والدول المستوردة والمستهلكة «وهي كافة شعوب العالم كله، أغنياء أو فقراء» وتستغل للإيقاع بينهم وجود تضارب في المصالح فيما يتعلق بسعر «النفط»، فالمستوردون يريدون خفضه، والمصدرون يريدون رفعه، أما «القرد» أو الغول الإمبريالي فإنه يتوسط بينهما ليأكل كل شيء، ويتحكم هو في الإنتاج والأسعار حتى يخضع الطرفين لمشيئته، أي أن الشركات الرأسمالية الإمبريالية ترى من مصلحتها أن تغري بعض الدول الكبرى لاحتلال منابع النفط لتتحكم الشركات في الجميع سواء في ذلك المنتجين والمستهلكين، وتواصل الرأسمالية العالمية والصهيونية استغلالها للجميع، ويستغلوا شعوب العالم أغنياء وفقراء . . . .

(ب) إشعال خصومات بين حكام الدول المنتجة للنفط وشعوبها ذاتها حتى تتمزق الأوبك، ويحل النزاع بين أعضائها محل التضامن، وتضرب بعضها ببعض حتى يصبح كل منهم يظن أن مصلحته تقتضي القضاء على الآخر بدلاً من التعاون معه، ووصل بعضهم إلى التحالف مع القوى العالمية ضد البعض الآخر ظانين أن لهم في ذلك مصلحة عاجلة وهذا غير صحيح . . .

(ج) عزل شعوب الدول المنتجة للنفط عن أشقائها وإخوانها وجيرانها العرب والمسلمين لسد الطريق أمام أي وحدة عربية أو إسلامية جدية يمكن أن تكون مصدر مقاومة عربية إسلامية تقف عقبة في سبيل استيلائهم وتحكمهم وسيطرتهم على منابع البترول والدول المنتجة والمصدرة . . . .

***

والآن نرى كيف استطاعت الإمبريالية المالية والصهيونية تنفيذ مخططها دون أن يعلم كثيرون شيئاً عن الجهات التي رسمت الخطة لتستفيد هي منها في النهاية، إنها استطاعت تنفيذ هذا المخطط بواسطة حكومات وطنية ودول أجنبية، وعناصر محلية تعمل لحساب بعض الحكومات والدول والقوى الخارجية التي ترتبط بها بروابط ثقافية أو مصالح مالية أو سياسية . . . .

وفيما يلي الخطوات التي تمت حتى الآن في نطاق هذا المخطط :

(١) كانت الخطوة الأولى هي إنهاء المقاطعة التي قررها العرب ووحدتهم ومكنتهم من النصر في حرب ١٩٧٣ . وقد جاءت هذه الخطوة بمعرفة قوى أجنبية استغلت غرور السادات بطل حرب أكتوبر. فأقنعوه بأن يكون هو بطل السلام، بعد الحرب إذا استطاع أن يجر العرب جراً ويضطرهم إلى الاستسلام «الذي يسمونه عملية السلام الإسرائيلي» فكان السادات هو الذي ألح على الملك فيصل بأن ينهي المقاطعة لأن النصر تحقق له في زعمه، ولم يعد في حاجة لهذه المقاطعة؛ لأنه سيعتمد على صداقة أمريكا وغيرها من حلفاء إسرائيل لكي يبدأ مسيرة السلام الإسرائيلية مع العرب أو بدونهم. . . .

(٢) إن الذي جر العرب إلى المقاطعة ودعاهم لها، وهو «الملك فيصل» حكم عليه بأن يلقى جزاء شخصياً يردع كل من يفكر في السير في هذا الاتجاه بعد ذلك، وتم قتل الملك فيصل بواسطة عميل للمخابرات الإسرائيلية والأمريكية، وكثير من عناصر المؤامرة كانوا يعملون لحساب القوى المالية والشركات الكبرى الغنية، واستخدموا لذلك «ابن أخ» الملك فيصل الذي قتل عمه وهو يعانقه ليرحب به في قصره ومكتبه، ولا حاجة بعد ذلك للبحث عما إذا كان له مساعدون أو مشجعون في داخل النظام أو خارجه؛ لأن القاتل استغل صفته كأمير وحفيد الملك عبد العزيز منشئ المملكة العربية السعودية ولم يكن في حاجة لمن يساعده. . . .

(٣) أثناء عملية المقاطعة حدث ارتفاع في أسعار النفط بصورة جنونية هيجت الجماهير في العالم كله، واستعملت الصهيونية نفوذها في الإعلام والصحافة في التشهير بالعرب مدعين أنهم هم الذين يرفعون الأسعار ويحصلون على ملايين يستغلونها في شراء القصور والعقارات والأراضي في أوربا وأمريكا. ونشروا صوراً مضخمة وكتباً عديدة تخوف الجماهير من الهجوم العربي المالي على الأسواق الأوربية ولم يشيروا إلى أن حكومات الدول المستهلكة قد ساهمت إلى حد كبير في رفع الأسعار على المستهلكين في بلادها عن طريق فرض رسوم باهظة ترهق كاهل المستهلكين. وبقى هذا الأمر منسياً ومجهولاً حتى بدأت منذ عامين مظاهرات في

مختلف المدن الأوربية تطالب بخفض تلك الرسوم واستجابت لها بعض الحكومات مضطرة.

وهذه الحملة الإعلامية المدبرة هي التي جعلت الجماهير تنحاز لمن يخططون لنزع هذا السلاح الأخير، سلاح المقاطعة، من حكام العرب الذين لا يمكن السيطرة عليهم، كما أن ارتفاع أسعار النفط ارتفاعاً جنونياً أثناء المقاطعة أغرى بعض الحكام العرب بالخروج عن الصف العربي واستغلال ارتفاع الأسعار للحصول على أكبر قدر من المال والأرصدة النقدية التي تودع عادة في البنوك الأجنبية التي لها صلة وثيقة بالرأسمالية الصهيونية والعالمية، فضلاً عن أن كثيراً منها قد وزع على المنافقين والمحاسيب والأقارب والسفهاء الذين صاروا ينفقونها بغير حساب في مشتريات غير عادية أساءت إلى سمعة العرب جميعاً.

(٤) بعد انتهاء المقاطعة واصل الحمقى والطامعون في المال المزايدة على الأوبك والدول المنتجة الأخرى، وعملوا على زيادة أسعار النفط زيادة جنونية دفعت العالم كله إلى أن يكون جبهة عالمية تؤيد الإمبريالية المالية التي تزعمت حملة إعلامية تنادي بوقف زيادة أسعار النفط واتهام حكام الدول المنتجة باستغلال احتكارها لهذه السلعة الاستراتيجية لملء جيوب بعض الأمراء والرؤساء المترفين الذين تصورهم أجهزة الإعلام العالمية على أنهم يتنافسون في اقتناء الخيول والصقور والقصور، فضلاً عن الحريم والراقصات والممثلات وغير ذلك من صور الترف الشخصي الذي عرضته صحافتهم، واتهمتهم بأنهم يستغلون أموال شعوبهم لمطامعهم الشخصية ولا يهتمون بشئون شعوبهم ولا مصالحها. . . .

(٥) بعض العقلاء في بعض الدول المنتجة كانوا يصرخون ويستغيثون ويطالبون الأوبك بوقف زيادة الأسعار، لكن الأغلبية لم تستجب لهم، أصابتها حمى الجشع والطمع في المال غير عابئين بالحملة الإعلامية التي تحركها الشركات الكبرى ضدهم وضد دولهم وجميع العرب . . . ومراكز المال الصهيونية تغذي هذه الحملة.

(٦) لما لم يجد العقلاء استجابة لهم لجأ بعضهم إلى الخروج عما قررته الأوبك من إيجاد سقف للإنتاج النفطي، فزادوا إنتاجهم بحجة أن زيادة الإنتاج توقف زيادة

الأسعار أو تخفضها، ولما كان ذلك يدر على هؤلاء «العقلاء» أرباحاً وأرصدة مبالغاً فيها فقد قلدهم بعض شركائهم في دول الأوبك الذين بادر كثير منهم بزيادة الإنتاج دون التزام بسقف الإنتاج المتفق عليه في منظمة الأوبك، مما أدى فعلاً إلى خفض الأسعار وتدهورها . . .

***

لقد استغل شياطين الإمبريالية والصهيونية ذلك لدفع حكام كثير من الدول المنتجة إلى التسابق لزيادة الإنتاج بحجة الحصول على نصيب أكبر من زيادة الأرباح مما أدى إلى خفض الأسعار بصورة لم يمكنهم التحكم فيها، وكلما تنافس المنتجون في ذلك استفاد المستهلكون من انخفاض الأسعار، وكان هذا أكبر بلاء ابتليت به دول الأوبك حتى الآن، فكثير منهم يحاول ألا يلتزم بسقف الإنتاج المتفق عليه، وكل منهم من جانبه يحاول زيادة إنتاجه سراً أو علناً محتجاً بحجج وهمية، لكن هدفه هو زيادة أرباحه رغم علمه يقيناً أنه يؤدي إلى خفض الأسعار مما يضر بجميع المنتجين . . .

وهذا هو السرطان الذي يدب في جسم مجموعة الأوبك حالياً، ويفسد علاقات بعضها ببعض . . .

***

المنطق يوجب على «الدول المنتجة» أن تلتزم «بسقف» الإنتاج الذي حددته «أوبك» لوقف تدهور الأسعار وانخفاضها؛ لأن الوسيلة التي توقف هذا التدهور هي عدم زيادة الإنتاج «أو خفضه عند اللزوم» ولكن المفسدين في الأرض استطاعوا أن يدفعوا كثيراً من الدول المنتجة لتجاهل هذا المنطق والإصرار على زيادة إنتاجها ظانين أن ذلك سيزيد أرباحها، وهي تخدع نفسها وتخدع شعوبها لأن زيادة الأرباح تؤدي لخفض الأسعار وخفض الإنتاج هو الوسيلة الوحيدة لمنع تدهورها، بل وزيادتها عند اللزوم . . .

لكن بعض الدول الكبرى كان لها مصلحة في انخفاض الأسعار، واستطاعت أن تخدع بعض المسئولين في الدول المنتجة ذاتها، وتوهمهم بأن الطريق الوحيد لكي

يحصلوا على مزيد من الأرباح هو العدوان على جيرانهم وأشقائهم من الدول المنتجة الأخرى، لكي يستولوا على آبار البترول فيها، أو على الأقل يخربونها ويمنعونها من الإنتاج فيقل البترول المعروض، وترتفع أسعاره نتيجة هذا العدوان. . . .

***

وكان «صدام حسين» هو أول من سلك هذا الطريق بهجومه على إيران أولا، ثم على الكويت، وتهديد غيرها بعد ذلك . .

ويظن البعض أن هذه السنة السيئة ما زال يتبعها بعض الذين يعارضون في وضع حد للحصار المفروض على الشعب العراقي لمنع تصدير بترولـه، ظنا منهم أن عودة بترول العراق إلى السوق سيخفض الأسعار، وبعضهم يذهب إلى أبعد من ذلك فيدعو إلى الهجوم على إيران أيضا لتعطيل إنتاجها، في حين أن العقل والمنطق والطريق الواضح لمنع تدهور الأسعار هو خفض إنتاجهم لا تخريب آبار البترول لدى أشقائهم أو جيرانهم. . . .

(٧) أصبح الطمع في زيادة الأرصدة عن طريق زيادة الإنتاج، و عدم الالتزام بالسقف المتفق عليه خدعة كبرى، وسرطانا وبائيا، وحلقة مفرغة حيث تعمل بعض الحكومات على زيادة أرباحها عن طريق زيادة الإنتاج مما يسبب تدهور الأسعار الذي يضر الجميع بما فيها الدول المخالفة، ومع ذلك لا يستطيع أحد من العقلاء أن يوقف هذا الجشع، ولا تستطيع بعض الحكومات أن تتحرر منه لأن هناك سماسرة ومستشارين يستفيدون من ذلك وكثيرون منهم يعمل لصالح الشركات الكبرى التي تريد انتزاع السيطرة على البترول من الدول المنتجة، ولا تريد أن تمكن الدول المنتجة من التعاون لرفع أسعار البترول أو منعها من التدهور. . . .

(٨) يقال إن العدوان على الكويت كان بتحريض إحدى الدول أو القوى الإمبريالية أو الصهيونية، الذين أوهموا ديكتاتور العراق أن ذلك هو أقل مكافأة لهم على ما خسروه في حربها ضد إيران التي يعتقد كثيرون أنها إنما أشعلت نيرانها لصالح الدول الكبرى، لكنه فوجئ بأن تلك الدول الكبرى أعلنت عليه الحرب؛

بحجة حماية الكويت، لكن الحرب لم تزحزح المسئولين في العراق، وكل مساوئها يقاسيها الشعب العراقي المسكين، ووصفتها الإمبريالية بأنها حرب تحرير الكويت، واتخذتها مبررا لكي يكون لها قواعد عسكرية لا في الكويت فقط، بل في كثير من دول الخليج زاعمين أنها ضرورية لحمايتها من العراق الآن، وغداً يدعون أن ذلك سيكون لحمايتهم من إيران، أو من مطامع بعض الدول الكبرى. . . . المهم أنهم قبلوا أن يضعوا بلادهم تحت حماية دول كبرى أجنبية . .

(٩) يوهمنا البعض أن الدول الشقيقة للعراق المنتجة للبترول ما زالت تعارض في إنهاء الحصار على الشعب العراقي، وأن المسيطرين على النظام العالمي يشجعونها على ذلك بحجة أن العراق ما زالت لديه أسلحة تستطيع أن تهاجم بها إسرائيل «وتسميها أسلحة الدمار الشامل» وهنا أصبحت مصلحة إسرائيل متفقة تماماً مع مصلحة بعض الدول الخليجية المجاورة للعراق أو القريبة منه يحرضون كثيراً منها على المطالبة باستمرار حصار العراق، ويقول البعض أن سماسرة الشركات البترولية ومراكز الرأسمالية الإمبريالية يوسوسون لبعض الحكام في هذه الدول من حين لآخر بأن إبقاء الحصار على العراق ليس فقط ضرورياً لمنع عدوان العراق، بل إنه ضروري لمنع عودة البترول العراقي إلى السوق العالمي، لأن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار البترول، وبالتالي نقص الدخل الذي تحصل عليه بعض الدول حالياً. . . .

هذا الاعتبار النفعي والمالي لا يتكلم عنه أحد، وإنما تصور المسألة كلها على أنها مجرد وسيلة لإلزام العراق بمطالب الأمم المتحدة، ويعدون المسرح لإعادة هذه المشكلة مع إيران إذا انتهت مشكلة العراق، ويوهمون البعض أن المصلحة المالية لحكام بعض دول الخليج ستقنعهم بالمشاركة في محاصرة إيران في المستقبل، كما أقنعتهم بحصار العراق. . . .

***

(١٠) السبب الحقيقي لدى بعض الدول الكبرى التي تعارض في فك الحصار على العراق الذي تعرفه حكومة العراق، ويعرفه الجميع هو أن حكومة العراق ما زالت ترفض الاعتراف بإسرائيل والمشاركة في العملية السلمية التي ساهم فيها بعض

الدول العربية المجاورة لإسرائيل وغير المجاورة. وما زال أصدقاء إسرائيل يريدون إلزام حكومة العراق وإيران وغيرها من الدول التي لم تشارك في العملية السلمية بأن تحذو حذو غيرها.

(١١) بعض الدول العربية أو الإسلامية التي ما زالت ترفض الاعتراف بإسرائيل أو تماطل في المشاركة الجدية في العملية السلمية هي الآن هدف للحصار الإمبريالي الذي يشارك فيه النظام العالمي الأمريكي، وتجرأت بعض الدول العربية لتنفيذه والالتزام به وتدعي أنها تفعل ذلك «رغم أنفها» بالإكراه بحجة وجوب الالتزام بقرارات «الشرعية الدولية» ولإقناعهم بذلك توصف الدول التي تتردد في ذلك بأنها دول تحاول صنع أسلحة الدمار الشامل أو أنها تؤيد الإرهاب، ويفرض عليها الحصار بقرارات دولية كما هو حادث في حصار «ليبيا والسودان»، وكما يمهد له بالنسبة «لإيران أو سوريا» أو غيرهما...

(١٢) الظاهر أن كل دولة تتردد في الاعتراف بإسرائيل أو المشاركة في الاستسلام «لما يسمى السلام الإسرائيلي» تصنفها الولايات المتحدة على أنها دولة ترعى «الإرهاب» أي أنها تشجع منظمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية وتفرض ذلك على مجلس الأمن وهيئة الأمم والدول الأخرى؛ لأن الإرهاب في نظرها هو تأييد حركات المقاومة في فلسطين مثل «حماس والجهاد» أو حزب الله في لبنان. بل إن مجرد التلكؤ في إعلان إدانتها يستحق أن يوصف بالإرهاب أو أنه يؤيد «الإرهاب» في نظر الولايات المتحدة وإسرائيل ومما يؤسف له أن بعض الدول الأخرى تروج هذه الاتهامات أو تؤيدها بالنسبة للسودان وإيران لمجرد أن لديها خلافات مع هذه الدول الشقيقة لأسباب أخرى مثل مشكلة الجزر الثلاث في الخليج.

(١٣) الدول والجهات التي عارضت التدخل الأمريكي في الخليج... ما زالت بعض دول الخليج تصر على عدم التعاون معها بحجة أنها أيدت العراق، لكن بعضها التي قبلت أن تشارك في عملية السلام مع إسرائيل بصورة أو بأخرى أصبحت تحوز الرضا وتنسى الدول العربية الشقيقة كل ما قيل عن تأييدها للعراق

كما حدث بالنسبة «لمنظمة التحرير الفلسطينية» و«الأردن»، وكما هو الاتجاه بالنسبة للنظام الحالي في تونس والجزائر... بل و«اليمن»....

(١٤) تجري الآن حملة إعلامية وتصريحات متوالية للتمهيد لمهاجمة إيران للاستيلاء على منابع بترولها أو تخريبها لإخراجها من السوق، ويحاول سماسرة الإمبريالية العالمية إغراء بعض دول الخليج المنتجة للنفط بأن تساهم في هذا الهجوم عن طريق إثارته مشكلة الجزر الثلاثة في الخليج المتنازع عليها بين إيران والإمارات وتسارع إلى تقديم قواعد عسكرية في بلادها للقوى الأجنبية المهاجمة أو التلويح بذلك في هذه الجزر وغيرها. وبعضهم يغريهم أن تعطيل الإنتاج البترولي الإيراني سوف يكون لصالحها؛ لأنه سيؤدي إلى ارتفاع أسعار البترول «أو على الأقل عدم انخفاضها» عندما سيسمح للعراق بتصدير بتروله، الأمر الذي يلوحون دائماً بأنه سيترتب عليه انخفاض أسعار البترول في السوق «العالمي» الذي تسيطر عليه الآن الشركات الكبرى التي تكون «الإمبريالية المالية العالمية» وبدلاً من أن تخفض الدول المنتجة إنتاجها لترتفع الأسعار، يريد لهم عملاء الإمبريالية معاداة جيرانهم أو المشاركة في العدوان عليهم...

(١٥) تحقق الآن لهذه الإمبريالية هدف إستراتيجي، وهو محاولة كل دولة منتجة للبترول بأن تشارك في تحطيم أي دولة أخرى منتجة أو عضو في «الأوبك»، زاعمين أن ذلك هو في مصلحتها المالية، لأنه وسيلة لرفع سعر «النفط» أو للاحتفاظ بسعر النفط الحالي، وعدم انخفاضه، وبذلك ينهون عهد «تضامن دول الأوبك» الذي كان أساس وجود تلك المنظمة التي كانت تقوم على التضامن والثقة بين الدول المصدرة أو المنتجة للنفط، بذلك تصبح الشركات والدول الكبرى هي التي تتحكم في الأسعار...

إن العامل الفعال للمحافظة على سعر النفط أو رفعه هو تخفيض الدول لإنتاجها، وبذلك تحتفظ بثروتها البترولية مدة أطول، وبعض «القوى الأجنبية» تريد استنزاف «بترول أوبك» لتحصل عليه بسعر رخيص، ثم تتحكم في الأسعار بعد ذلك....

(١٦) إن بعض الدول الكبرى تتولى تنفيذ هذه الخطة، وأصبحت تعتبر أن احتلالها لدول الخليج المنتجة للنفط يعتبر مصلحة قومية لها، ويظن كثيرون أنها هي التي رسمت هذه المؤامرات المتوالية، لكن هذا لا يمنع من أن المدبر الحقيقي لهذه الخطط هو الشركات العالمية متعددة الجنسيات التي تسيطر الصهيونية على كثير منها، ولها دور كبير في رسم سياسة الدول الكبرى، ثم إنها هي التي تتولى الإنفاق على أجهزة الإعلام العالمي التي تقوم بالدور الأكبر في عملية التنفيذ وهي المستفيدة الأولى والأخيرة منه . . .

(١٧) الدول الكبرى التي تتباهى بأنها هي التي دبرت وخططت وأرسلت جيوشها وجيوش حلفائها لاحتلال منابع البترول هي واهمة لأنها مسيرة بواسطة عملاء للشركات الكبرى يتولون مناصب كبرى في تلك الدول، وفي نظر الشركات أنها مجرد أداة مرحلية لتنفيذ خطتها، لكنها لن تستطيع في المستقبل التحرر من نفوذ هذه الشركات التي هي الإمبريالية المالية العالمية الحقيقية، وتتمتع «الصهيونية» فيها بالنفوذ الأكبر، بل إن بعض المسئولين في تلك الدول الكبرى هم يهود أو من يعملون في الحقيقة لحساب الشركات و«للرأسمالية الصهيونية» التي تسيطر عليها . . .

هذه مجرد خواطر هذا «الخبير» نعرضها هنا، لا على أنها حقائق ثابتة إنما قد تكون مجرد استنتاجات من جانبه، وفي جانب الخطط المنسوبة إلى «الصهيونية» فنحن نرى أنها ما زالت أماني وآمالاً وطموحات للصهاينة لكنها لن تتحقق فعلاً في نظرنا إلا بعد أن يستسلم لهم العرب جميعاً والمسلمون، وتستقر لهم الهيمنة على العالم الإسلامي، والعالم الثالث. . . . وهو ما نأمل ألا يقع. . . . ونحن واثقون أن الشعوب سوف تنجح في مقاومتها وصمودها حتى ولو استسلمت بعض حكوماتها.

***

(٧١) مقاومة المطامع في الشرق الأوسط تحتاج لقاعدة شعبية عريضة موحدة:

في هذا العصر الذي تقوم فيه الحضارة على المادة أصبحت المصالح المالية والمنافع الاقتصادية هي محور السياسة الدولية وأساس التكتلات العالمية، ولم تعد القرارات السياسية منفصلة عن المصالح المالية والاقتصادية.

إن المواقف السياسية لشعوبنا ودولنا يجب أن تأخذ هذا التطور بعين الاعتبار وعلى الشعوب والدول ألا تكتفي بالشعارات السياسية أو الإجراءات التقليدية لتحقيق أهدافها بل يجب أن توجه جهودها لاستخدام أساليب الضغط الاقتصادي لحماية منتجاتها، وهذا المبدأ واجب بصورة أكبر بالنسبة للشعوب الناشئة والدول الصغيرة التي لا تملك من وسائل التهديد العسكري أو السياسي ما يمكنها من التأثير على سياسة الدول الكبرى المهيمنة على الساحة الدولية عسكرياً وسياسياً، بل واقتصادياً كذلك.

وفي النواحي الاقتصادية لا تستطيع الدول الناشئة أو حكوماتها أن تصمد طويلا في مواجهة الضغوط الأجنبية ومطامع الدول الكبرى والمؤسسات الدولية التي تسيطر عليها إلا إذا تضامنت شعوبها وفتحت الطريق للقوى الشعبية والمؤسسات الخاصة لكي تقوم بدور إيجابي في مواجهة المصالح الاقتصادية للدول الكبرى والتكتلات الاقتصادية العالمية، إن الدور الشعبي في مجال الصراع المالي والاقتصادي هو الذي يجب الاعتماد عليه في النهاية في الدول الصغيرة والشعوب الناشئة، ولا تغني عنه الإجراءات الحكومية أو التشريعية.

لذلك يجب إعداد القاعدة الشعبية العريضة لكي تتحمل مسئوليتها وتقوم بدورها في مقاومة الخطط الأجنبية وممارسة الضغوط الاقتصادية من خلال استخدام سلاح المقاطعة الشعبية من أجل بناء الاقتصاد الذاتي وتنميته، بل وحمايته.

***

إننا نرى الخطط المعادية لمنع دولنا وشعوبنا من دخول النادي النووي، وتحريم جميع الأسلحة الخطيرة علينا، في حين يتوسع خصومنا وأعداؤنا وجيراننا في إنتاج هذه الأسلحة دون أن يكون بيدنا رادع يمنعها من العدوان علينا، أو نواجه به تحالفها مع القوى الكبرى ذات المصالح في القضاء على قوتنا ووحدتنا ووجودنا، حتى إننا وجميع الدول العربية والإسلامية دون كثير من دول العالم تفرض علينا رقابة شاملة لمنع الأبحاث النووية في بلادنا حتى ولو كان استخدامها للأغراض السلمية.

إن المقصود هو محاصرتنا وإضعافنا وتخويفنا ليحصل أعداؤنا منا على الاستسلام لمطالبهم تحت تأثير التهديد بالسلاح النووي وما يسمونه «التفوق النوعي» دون أن يكون بيدنا سلاح نرد به على تهديداتهم.

والسلاح الوحيد الذي لا يمكنهم أن ينزعوه منا هو المقاطعة الجماهيرية والشعبية. فعلينا أن نسارع لإعداد شعوبنا لممارسة هذه المقاطعة الشعبية. وأن يكون ذلك بوضع خطط طويلة الأمد واسعة النطاق لتربية الأفراد على تحمل مشقة التقشف. وتوجيه طاقتهم الشرائية نحو المنتجات الوطنية والصديقة وحجبها عن البضائع المعادية لمشروعاتنا ومنتجاتنا، على أن يكون ذلك على مستوى المنطقة العربية الإسلامية.

وعلينا الآن أن نضع خطتنا ليكون «الشرق الأوسط» ملكاً لأمته الأصيلة «الأمة الوسط»، وأن تقاوم خطة أعدائنا لجعله مرادفاً لما يسمونه «إسرائيل الكبرى».

***

أصبح الشرق الأوسط هو الهدف الأول للقوى المالية العالمية وذلك للأسباب الآتية:

(١) إن الصهيونية واليهودية العالمية تسعى لكي تتخذ إسرائيل قاعدة لامبراطورية مالية صهيونية عالمية مسيطرة على العالم العربي والإسلامي المحيط بها والمجال الحيوي لقوتها المالية والعسكرية، بل والاجتماعية والثقافية، وأطلقت عليه اسم «الشرق الأوسط» لاستبعاد هويته العربية والإسلامية.

(٢) إن الموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة يجعلها قاعدة ممتازة وضرورية للتحكم في العلاقات الدولية سواء من الناحية العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية بسبب توسطها بين جميع القارات والبحار والمحيطات، وتاريخها كمنبع للحضارات والأديان العالمية منذ أقدم العصور.

(٣) إن ثروات هذا الإقليم تزداد أهميتها وخاصة في العصر الحاضر منذ ظهرت أهمية البترول والغاز. وسوف يزداد ذلك بما تضمه الصحاري الواسعة في منطقتنا من نظائر مشعة ومواد ضرورية للعصر النووي.

(٤) زاد استعلاء القوى الأجنبية المعادية لنا، ووحدت صفوفها في مواجهتنا، ونجحت مخططاتها في السيطرة الكاملة على أجهزة النظام العالمي سواء في ذلك مجلس الأمن أو الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة. بل واليونسكو، وكذلك صندوق النقد والبنك الدولي. وما إلى ذلك من مؤسسات عالمية وإقليمية أصبحت الدول الكبرى هي التي تحركها وتسيرها وتعد لها قراراتها وخططها البعيدة المدى، مثل اتفاقيات الجات والمنظمة العالمية للطاقة النووية، وكثير من هذه المؤسسات لم تعد تتردد في إعلان عدائها للعالم العربي والإسلامي، وتسخر للتشهير به ومهاجمته أجهزة الإعلام العالمي، وتصريحات رجال السياسة والأحزاب والحكومات والصحافة الأجنبية.

(٥) زيادة ضعف دولنا القطرية نتيجة لصغر حجمها ونمو تيار الغرور القومي والآثار السيئة الناشئة عن التجزئة الاستعمارية التي تثير بينها الخصومات وتحول دون التعاون الجدي أو التنسيق فيما بينها.

لقد أشار رجال الأدب خلال كثير من عصور تاريخنا الإسلامي إلى استنكارهم لظاهرة الشعوبية التي رأوا مظاهرها في المجتمع، وكانوا يعتبرون أنها من رواسب الجاهليات السابقة على الإسلام.

إن الجميع كانوا يعرفون أن أهم إنجاز حققه الإسلام منذ فجر الدعوة في عهد الرسالة هو تطهير المجتمع الجديد من هذه العنصرية الجاهلية، وأنه أدمج الجميع في بوتقة الإسلام ليكونوا أمة كبرى موحدة جديدة يقوم مجتمعها على المساواة بين أفرادها دون أن تفرق بينهم الانتماءات العنصرية أو القومية.

وكلما كانت الأمة إسلامية موحدة كانت دائماً قوية، واستطاعت أن تقاوم الدعوات الشعوبية والمنافسات القومية، لكن ما أصاب دولنا من ضعف هدد وحدتها، وفاستقلت القوى الاستعمارية النزعات الشعوبية لفرض التجزئة أو زيادة آثارها ومظاهرها لإضعاف وحدة الأمة، ولتثبيت هذه التجزئة التي فرضوها شجعوا الدعوات القومية القطرية والطائفية، وما زالوا يمولون دعاتها ومروجيها ومستغليها.

← وإذا كنا الآن نريد أن نبدأ مرحلة البناء الذاتي والاستقلال الاقتصادي فلا بد أن نعلم أن التكامل الاقتصادي والتضامن بين شعوبنا هو الطريق الوحيد للسير في هذا الاتجاه ومعنى ذلك أن القوميات القطرية الضيقة لم تعد تغني في هذه المعركة الشاملة؛ بل إن ضررها مؤكد.

***

(٧٢) التجزئة غرست أسباب الشقاق بين شعوبنا وبين العناصر المختلفة في داخل كل قطر وعطلت التكامل والوحدة الاقتصادية والسوق المشتركة:

لقد استغلت الدول الغربية الاستعمارية الحركات القطرية القومية والطائفية لصالحها في الماضي، عندما استعملوها لتمزيق الوحدة بين الشعوب في الإمبراطوريات الثلاث التي كانت تنافسهم على السيطرة العالمية، وهي: الإمبراطوريات الألمانية، والنمساوية، والعثمانية، التي كانت توصف بأنها إمبراطوريات الوسط الأوربي والعالمي....

إن فكرة القومية نشأت في أوربا قبل الحرب العالمية الأولى وروجتها الدول الاستعمارية الغربية لتشجيع الشعوب والطوائف الخاضعة لإمبراطوريات الوسط على الانفصال، وأسهمت هذه الحركات القومية فعلاً في هزيمة تلك الإمبراطوريات الثلاث وتفكيكها وبعد هزيمة هذه الدول الثلاث في الحرب العالمية الأولى نجحت حركة القوميات في إنشاء دول عديدة صغيرة في أوربا «وسطها وشرقها والبلقان» وآسيا الغربية «العالمين العربي والإسلامي» واستطاعت الدول الاستعمارية استغلال ذلك للانفراد بالسيطرة على عصبة الأمم والسياسة الدولية بعد القضاء على الإمبراطوريات التي كانت تنافسها وقضت عليها في الحرب العالمية الأولى والثانية. والآن تتكرر هذه الظاهرة كوسيلة لتفكيك الاتحاد السوفياتي إلى دول متنافسة، وقوميات متعددة بعد انتهاء الحرب الباردة...

وعندنا نشأت فكرة القومية العربية في بعض الأقطار العربية المشرقية الخاضعة للدولة العثمانية بقصد الانفصال عنها بحجة التخطيط لإقامة دولة عربية كبرى قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها. وقد شجعتها بعض القوى الاستعمارية بقصد إضعاف الدولة العثمانية تمهيدا للقضاء عليها وهو ما تم فعلاً بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى. وزادت سيطرة تلك الدول الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية

ففرضت الهجرة الصهيونية على أرض فلسطين، وتسعى الآن لتثبيت دولة إسرائيل لتمكنها من الهيمنة العسكرية والاقتصادية والسياسية على جيرانها لتكون أداة لتنفيذ سياستها وحماية مصالحها . . .

ولقد بدأت دعوة القومية باسم العرب جميعا ورفعت في بدايتها شعار «الثورة العربية الكبرى» وروجته قبل الحرب العالمية الأولى، وظنوا أن ذلك سيمكنهم من إنشاء الدولة العربية الكبرى التي ترث الخلافة العثمانية، بل أعد بعض أنصارهم أنفسهم لإنشاء خلافة عربية، لكن بعد الحرب غدر بهم الاستعمار وفرض التجزئة على العرب وأنشأ في المنطقة دولا قطرية صغيرة عديدة، واختفت دعوة الدولة العربية الكبرى تدريجيا، وحاولت بعض الحكومات تعويض ذلك بالدعوة لبناء القوميات القطرية في كل بلد من البلاد العربية بل وأخذ بعضها يعلن انتماءها للقوميات الجاهلية العنصرية السابقة على الإسلام كالفرعونية والفينيقية مما يؤدي إلى تجاهل الوحدة التاريخية التي حققتها تلك الشعوب، منذ فجر الإسلام على أساس الأخوة والتضامن والوحدة الشاملة، وهذا أدى إلى مزيد من التمزق، وتعميق الفرقة بين الشعوب، وإعطاء الشرعية للحدود التي فرضها الاستعمار لتفصل بين هذه الدول وقصد منها أن تؤدي إلى إبعاد الشعوب عن وحدتها التاريخية.

***

استفادت القوى الاستعمارية من ضعف هذه الدول القطرية جميعها لكي تنجح في فرض المشروع الصهيوني في فلسطين، ونفذت خطتها لإنشاء دولة إسرائيلية في المنطقة، ثم مكنتها من أن تكون أقوى من كل دولة عربية منفردة، ثم أصبحت بعد ذلك في نظرهم أقوى منهم جميعا بسبب تفكك روابط الوحدة العربية والإسلامية، وتزايد الخصومات والفتن التي تفرق بين الشعوب والطوائف ويطمعون أن يجعلوا هذه الفتن أداة للسيطرة على شعوب العالم الإسلامي كله وإخضاعه للهيمنة الصهيونية الإمبريالية تحت شعار «الشرق الأوسط» . . .

أثناء المواجهة بين العرب وإسرائيل حاول بعض الزعماء تجاوز التجزئة القطرية، وبدأت بعض الأحزاب والأنظمة ترفع شعار «القومية العربية» بدلاً من شعار الوحدة

العربية الذي كان رائجاً عند إنشاء الجامعة العربية، وكان هذا الشعار الوحدوي في نظر كثيرين مرحلة في سبيل الوحدة الإسلامية الشاملة، والآن أدرك كثيرون أن الهدف الأول من القومية العربية وإن كان ظاهرياً هو مقاومة التجزئة القطرية إلا أن القوى الأجنبية استطاعت أن تحولها إلى هدف استراتيجي لها هو محو الوحدة التي أسبغها الإسلام على هذه الأمة. وبدأوا بدفع كثير من القوميين إلى التحالف مع «الاشتراكية السوفياتية» وإعطاء قوميتهم محتوى «اشتراكياً» إلحادياً معادياً للإسلام في ذاته مما جعلهم يدخلون في معارك ضد شعوبهم التي تكره السيطرة الأجنبية ولو كانت لصالح الكتلة الشرقية، أو الإمبراطورية السوفياتية...

إن هذا التحالف مع السوفيات حوَّل القومية المتحالفة مع الاشتراكية إلى مجرد وسيلة استخدمها الإلحاديون للتصدي للتيار الإسلامي الصاعد بحجة أنه رجعي، أو أنه يدعو إلى حلف إسلامي رأسمالي، أو أنه يعادي الاشتراكية العلمية التي يعتبرها دعاتها إلحادية ماركسية. ومن هنا اشتدت المعركة بين الإسلاميين ودعاة هذه الاشتراكية القومية، والاشتراكية الماركسية التي يصفونها بالعلمية، والتي يعتبرونها واجهة للسيطرة السوفياتية. وكانوا يخشون أن تكون خطوة في سبيل الاندماج في الكتلة السوفياتية التي تتنافس مع الكتلة الغربية على ابتلاع العالم العربي والإسلامي، وقد بدأ هذا الاندماج بانحياز دعاة الاشتراكية وحلفائها إلى السوفيات، وابتعادهم عن الشعوب التي رفضت شعاراتها الاشتراكية... واحتجوا بأن وحدة الهدف «الاشتراكي» أولى من وحدة الصف «العربي أو الإسلامي»..

***

إن الدعوات القومية كانت تستغل من جانب البعض لتمزيق الوحدة العربية والإسلامية بين شعوبنا. لذلك كانت وما زالت تحظى دائماً بتشجيع القوى الإمبريالية «الغربية أو الشرقية الطامعة في السيطرة على بلادنا وثرواتها وهذه القوى تعد القوميات جميعاً سواء كانت قوميات قطرية أو عربية لتكون مجرد وسيلة لتعطيل مسيرة شعوبنا نحو الوحدة الجدية الشاملة الإسلامية التاريخية التي تحن لها شعوبنا وتعتبر الإسلام أساسا لها.

صحيح أن دعاة القومية العربية كانوا يصورونها للشعوب بأنها دعوة وحدوية لمقاومة التجزئة والقوميات القطرية في العالم العربي. وقد يكون هذا صحيحا لو أنها وقفت عند حد الدعوة للوحدة العربية. لكن شعار القومية العربية قصد منه واستغل في إثارة مشاكل مع الشعوب الإسلامية المجاورة للعرب مثل تركيا وإيران وباكستان بحجة أن شعار القومية يعني استبعادها من مشروع الوحدة. وبذلك أصبح هدف القوميين يتفق مع هدف القوى الأجنبية التي يتحالفون معها «سواء في الكتلة الاشتراكية أو الليبرالية الغربية» التي تتفق في هدف واحد هو صرف الشعوب الإسلامية جميعا عن الوحدة الإسلامية الشاملة التي تضم العرب وغيرهم من الشعوب الإسلامية مثل الأتراك والإيرانيين والماليزيين والهنود في باكستان. . . .

***

إن كثيرين صاروا يعتبرون التيار الإعلامي الذي كان يصور القومية العربية على أنها حركة وحدوية هو نفاق وغش يقصد به مجرد تضليل للشعوب، وقد تأكد ذلك بفشل جميع الأحزاب التي رفعت هذا الشعار في أن تقوم بأي دور في التقريب أو الاندماج بين شعوبنا العربية، بل زادتها فرقة فيما بينها، بل زادت بأن عرضتها لحركات انفصالية عرقية داخلية لإنشاء قوميات غير عربية متعددة داخل الأقطار الصغيرة نفسها وبذلك فتحت الباب لحركات قومية عنصرية انفصالية في داخل كل قطر من أقطارنا تشجعها وتمولها قوى أجنبية معادية كما هو حادث في العراق والجزائر والسودان، حيث بدأ الاستعمار يغذي دعاة القومية بين الأكراد والبربر والأفارقة والنوبيين . . . إلخ . . .

لو كان بعض دعاة القومية القطرية أو العربية جادين حقا ويريدون فعلاً أن يكونوا دعاة وحدة عربية حقيقية شاملة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي لبدأوا في المجال الاقتصادي بإنشاء سوق مشتركة عربية، بل وأن تكون هناك خطوات لإنشاء سوق إسلامية أوسع منها، ولا يلزم لذلك إلا شرط واحد هو أن يعلنوا أن الوطنية القطرية وما يسمونه الوحدة العربية لن تتخذ وسيلة لتعطل الدعوة إلى وحدة أشمل وأوسع وأكبر وهي الوحدة التاريخية التي حققتها شعوبنا وعاشت في ظلها

قروناً طويلة بفضل عقيدة الإسلام وحضارته ومجده وشريعته وثقافته. وبذلك لا تكون القوميات وسيلة لتعطيل مسيرتنا نحو الوحدة الكبرى الإسلامية الشاملة...

***

لقد تمادى البعض من المنافقين الذين يرفعون شعارات علمانية يريدون بها إبعاد القوميات عن تيار الوحدة والأصالة الإسلامية التاريخية، وشجعتهم على ذلك قوى أجنبية تعمل لصالح الصهيونية وتتخذ المشروع الإسرائيلي قاعدة لفرض الهيمنة الأجنبية على المنطقة وجعلت أعوانها وعملاءها فلاسفة وقادة حزبيين تمولهم وتشجعهم إعلامياً وسياسياً لكي يغرسوا بذور الشقاق بين شعوبنا، بل وبين الطوائف والعناصر العرقية التي وحدها الإسلام وجمعها في أمة وسط واسعة شاملة بعيدة عن الشعوبيات الجاهلية والعنصريات المصطنعة...

على العموم يمكن أن نلاحظ أن مسيرة التاريخ تفرض التغيير والتطور، وقد مرت علينا حقبة طويلة من التجزئة القطرية والقوميات القطرية والعنصرية وصلت بنا إلى أسوأ حال نراه اليوم حيث أصبح بأسنا شديداً فيما بيننا، وزادت الخصومات فيما بين دولنا وشعوبنا حتى أصبح كل قطر يخاف من الأشقاء والجيران ويتحالف مع قوى أجنبية أخرى بحجة حمايته من جيرانه وأشقائه كما حدث بعد عدوان العراق على الكويت، وأصبح كثير منهم يجعل لعلاقته بالدول الكبرى الأولوية على تضامنه مع أشقائه وجيرانه، ورأينا القوى الإمبريالية تدفع كل قطر في طريق العداوة مع جيرانه وقد وصل ذلك إلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي، فقد لاحظنا أن بعض المجتمعات ذات الثروة النفطية تخشى التقارب مع الشعوب العربية أو الإسلامية الأخرى غير النفطية، وتعتبر أن هذا التقارب قد يجعلها تطمع في مشاركتها ثرواتها التي يمدها بها البترول وتفضل أن تستعين بعمال وعاملات بل وخادمات في البيوت من المجتمعات غير العربية وغير الإسلامية البعيدة عنها في شرق آسيا. وكلما كان العامل من بلد أبعد كان أفضل، في نظر بعض الأفراد أو المجتمعات. ولقد زاد وجود الكوريين والفليبينيين وأبناء تايوان بدرجة كبيرة بالرغم من عقائدهم الوثنية

وتقاليدهم التي لا علاقة لها بالإسلام، وكان لوجودهم أثر في زعزعة الهوية العربية الإسلامية في بعض دول الخليج[1]...

لقد استغلت القوميات الكاذبة لنشر وباء العنصرية التي فرقت وحدتنا في جميع صورها، فلم تقف عند حد تمزيق الوحدة الإسلامية، بل مزقت الوحدة العربية، بل الوحدة الوطنية ذاتها في كثير من أقطارنا وكانت بذلك أكبر أداة لإشعال نار الفتن في بلادنا...

(٧٣) دروس وعبر ...

إننا يجب ألا نخلط بين الوحدة والقومية. لأن أي وحدة محدودة لا تتعارض حتما مع وحدة أوسع منها وأكبر ما دامت تشمل كل من فيها، بل إنها يمكن أن تكون خطوة في سبيلها، أما القومية فهي سلاح ذو حدين يزرع بذور الشقاق مع الأشقاء والجيران أولاً، بل مع بعض طوائف المواطنين من الأقليات الذين لا يعتبرون أنفسهم داخل (القومية) المزعومة سواء كانت قطرية جاهلية أو عربية عنصرية اصطنعت بحجة مقاومة العنصرية الطورانية التركية.

***

في فترة الحرب الباردة زاد انحياز دعاة القومية العربية إلى الكتلة الاشتراكية رغم أنهم كانوا يرفعون شعارات الحياد بين الكتلتين، وسبب ذلك أن بعض الحكومات والأحزاب الوطنية كانت تأمل الاستفادة من نفوذ الكتلة الاشتراكية، واتهموا من يعارضونهم بأنهم ينحازون إلى الكتلة الغربية الليبرالية، لأنه في مرحلة التنافس بين الدولتين العظميين كان كل منهما يتهم من لا ينضوي تحت لوائه بأنه منحاز لخصومه، ثم إن بعضهم كان يدعى أن الكتلة الاشتراكية تتجه نحو تدعيم الاتجاه الاستقلالي للتجمعات الإقليمية على المستوى الدولي المتمثل في كتلة عدم الانحياز أو الجامعة

---

(١) ومما يؤسف له أن ذلك لم يقف عند حد المجتمعات الغنية بالنفط، بل امتدت هذه الظاهرة إلى شعوب مكتظة بالسكان محدودة الموارد، وأذكر أن أحد أصحاب الشركات في مصر عندما كنت أنتقد بعض الشعوب الخليجية لاستعانتها بالعمال الآسيويين بدلاً من أشقائهم العرب فاجأني بقوله: «إنني أنا أستعين بهم في شركتي في مصر، لأن أجورهم أقل من أجور المصريين العرب»!!!!

العربية وأمثالها، ولكن هذا الاتجاه كان سطحيا ولم تدخل في نطاقه منظمة المؤتمر الإسلامي. التي كانت الكتلة السوفياتية تهاجمها بسبب تأييدها لكفاح المسلمين في أفغانستان، وفي آسيا الوسطى ضد السيطرة السوفياتية، ثم إن هذا الزعم قد تضاءل واندثر الآن بسبب انتهاء الحرب الباردة والتعاون الجديد الواضح بين روسيا وأمريكا والتنسيق بين سياستهما المؤيدة للصهيونية والمعادية لوحدة العالم العربي والإسلامي ونهضته التي يمكن أن تعوق خططهم المشتركة لدعم السيطرة الصهيونية على فلسطين، بل وعلى الأقطار المجاورة لها، واعتبار إسرائيل ممثلة للسياسة والمصالح الأوربية والأمريكية في المنطقة وتسعى لتحويلها إلى التبعية الكاملة للدول الكبرى والتكتلات الأجنبية وتندمج في كيانها الاقتصادي والسياسي.

إننا نرى الدول الكبرى في الكتلتين المتنافستين تتعاون إلى حد كبير في التنسيق بين مواقفها المعادية للصحوة والوحدة الإسلامية، في حين أن دولنا الصغيرة الناشئة عاجزة عن الاتفاق على مقاومة هيمنة الاستكبار العالمي الذي تفرضه الدول الكبرى، ولا سبيل لذلك إلا بالوحدة.

***

لست أبالغ إذا قلت إن المحن التي مرت علينا، والأخطار التي نواجهها كانت في تقدير الله عز وجل من الأسباب التي تدفعنا إلى إصلاح أفرادنا ومجتمعاتنا في نواح كثيرة، وعلينا أن نستخلص منها ما يفيدنا في مسيرتنا نحو النهوض والبناء الذاتي...

مثال على ذلك: إننا شكونا... وما زلنا نشكو من بغي الاستعمار والاحتلال الأجنبي الذي سيطر على أقطارنا واحداً بعد الآخر، فأذل شعوبنا وسعى للقضاء على مقوماتنا الأصيلة وقيمنا الذاتية، وفرض علينا التجزئة إلى وحدات قطرية صغيرة.

إن التجزئة التي تفرق بين شعوبنا وتمزق وحدتنا كانت أكبر مساوئ هذا العهد الاستعماري وأكبر أسلحته التي ما زال يستغلها لتعطيل مسيرتنا نحو الوحدة التي نراها ضرورية للنهضة الحقيقية في هذا العصر الذي أصبح الاقتصاد المبني على

الإنتاج الكبير هو محور القوة السياسية، وأصبح من المستحيل على الشعوب الصغيرة أن يكون لها اقتصاد كبير ذاتي إذا لم تكن لها كتلة اقتصادية كبرى تحتمي بها.

***

إن الدول الأجنبية التي فرضت علينا هذه التجزئة القطرية، اتخذتها وسيلة لبناء دول قطرية ضعيفة وعاجزة عن بناء اقتصاد مستقل، بل عن الدفاع عن نفسها ولذلك فإنها واثقة بأن بقاءها محافظة على هذه الحدود التي رسمها الاستعمار، يضمن لها بقاءها «عالة» على الدول الكبرى اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، لذلك تشجع دعاة القوميات التي تعترف بهذه التجزئة، بل تعمقها بحجة أن كل طائفة بداخلها من حقها أن يكون لها قومية خاصة بها...

والحركات الوطنية التي كافحت من أجل «الاستقلال الوطني» قنعت بهذا الاستقلال القطري الذي تعلم يقيناً أنه يفرض عليها الاعتماد على الدول الاستعمارية التي كانت تحتل بلادها، بل إنها تعادي الإسلاميين الذين يدعون للوحدة التاريخية التي تدعو لتضامن شعوب الأمة الإسلامية الكبرى التي لا تقف عند هذه الحدود القطرية الاستعمارية...

لكن بعض الأحزاب التي يتزعمها «وصوليون» يصبح هدفها البقاء في السلطة بعد الاستقلال واحتكارها بالتعاون مع القوى الأجنبية التي تشترط عليهم أن يتولوا نيابة عنهم إذلال شعوبهم ومنعهم من التشبث بالإسلام الذي فرض عليهم الوحدة، ويحرم عليهم الخضوع للنفوذ الاستعماري مهما تكن صورته...

***

في نظري إن أحسن مثال عرفته لذلك هو زعماء الحزب الدستوري التونسي بزعامة الحبيب «بورقيبة» و أمثاله من «الوطنيين» الذين كانوا يطالبون بالاستقلال لصالح جماعتهم وحزبهم وأنصارهم، لا لصالح الشعب المسلم الذي يدعون التحدث باسمه، ويفرضون سلطانهم عليه...

هؤلاء كانوا صادقين في فترة الكفاح من أجل الاستقلال، لكن كفاحهم ضد الاستعمار كانوا يعتبرونه منافسة لا خصومة، لأن هدفهم منه تمكنهم من السلطة فقط وإقناع الاستعمار والمستعمرين لكي يقروا لهم بالوصاية على شعوبهم «المتخلفة» لأنهم أولى بهذه الوصاية هم وحزبهم وطائفتهم ذات الثقافة الأجنبية، وهم أقدر على ممارستها من الحكام الفرنسيين أو الأجانب عموما، ومتى أقر الاستعمار لهم بذلك، عندما يصلون للاستقلال. فإنهم يعلنون ولاءهم للأهداف الفرنكفونية الاستراتيجية للاستعمار. والتي يكون أولها القضاء على منابع الأصالة والعقيدة الإسلامية لدى شعوبهم، لأنها تحول دون الانضمام إلى تيار «الفرانكفونية» في تونس أو تيار «الاشتراكية» عند آخرين أو «الديمقراطية» التي يعتبرونها مجرد شعار للانتماء أو الاندماج للكتلة الاشتراكية أو الديمقراطية، القومية لأن هذا الاندماج يعنى حرمان الشعوب من سيادتها وحقوقها وذاتيتها وأصالتها . . .

***

إن المعارك التي كنا نشاهدها بين هؤلاء الزعماء «الوطنيين» وبين القوى الأجنبية وكنا نؤيدهم فيها كانت محصورة في المرحلة الوقتية السابقة على الاستقلال، فإذا ما منحهم الاستعمار «الاستقلال» بالصورة التي تمكنهم من قهر شعوبهم. وقبلوا الشروط التي تضمن للاستعمار أهدافه الاستراتيجية وأصبحوا أكبر حلفائه، بل إنهم يزايدون عليه، ويبالغون في مقاومة الأصالة والعقيدة الإسلامية. ويرتكبون في حق دعاتها وحق جماهير الشعب التي كانت تؤيدهم أفظع أعمال القمع والعنف والإبادة التي كان يعجز عنها الحكام الأجانب، وحدث مثل ذلك في بلاد أخرى فعلاً. . . وما زال يحدث في تاريخنا المعاصر في كثير من أقطارنا. . .

إن القوى الأجنبية الطامعة في السيطرة على شعوبنا وبلادنا ما زالت تعتبر نفسها في حالة حرب ضدنا من أجل الوصول إلى إخضاع شعوبنا، وتحقيق السيطرة العالمية التي يعتبرون أن وجود أمتنا وثباتها على قيمها وأصالتها ووحدتها عقبة في سبيلها، وهم يعتبرون أن «صناعة الفتن العصرية» هي من أهم الوسائل لتحقيق أهدافهم،

ولذلك يواصلون تطوير هذه الصناعة واستخدام جميع مستحدثات السياسة والعلم والتكنولوجيا لهذا الغرض . . . الذي يقصد منه القضاء على «الأمة الوسط» .

***

وأهم أنواع هذه الفتن هي الإيقاع بين القوميين أو الوطنيين (الذين احتكروا السلطة في أقطارنا منذ استقلالها حتى الآن) ويقنعون بهذا الاستقلال رغم أنه يؤدي إلى التبعية الاقتصادية والثقافية بل والسياسية للقوى الكبرى . وبين الإسلاميين الذين يصرون على مواصلة الكفاح حتى تتحقق الوحدة الشاملة .

وأصبح هدف بعض الحكومات الوطنية منع الحركات الإسلامية الصاعدة من الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها . تنفيذاً لتوجيهات القوى الكبرى . وهم يعلمون أن هذا هدف إستراتيجي للقوى الأجنبية وخاصة الصهيونية ، ومع ذلك فإنهم يصرون على العمل له ، بل ويتمتعون بدعم الدول الأجنبية والصهيونية لهم في هذه السياسة المعادية للصحوة الإسلامية ، بل إن بعضهم أصبح يتهم الدول الأجنبية بأنها تتردد في مواصلة دعم هذه السياسة العدوانية . . .

إن ما وصل إليه بعض حكامنا من العدوان على شعوبهم بقصد احتكار السلطة والبقاء فيها مستعينين بالقوى الصهيونية والأجنبية معناه أن القوى الأجنبية المعادية هي مدبرة الفتن التي تقع بين الحركات الإسلامية وبعض الحكومات وهي المستفيدة منها ، وأنها تحاول خداعنا بتصويرها على أنها فتن داخلية لننسى دور الاستعمار والصهيونية فيها . .

إن من أهم أخطار تطور صناعة «الفتن العصرية» أن مدبريها يسعون لكي تأخذ صورة فتن «داخلية» تجعل جماهير تلك الشعوب تعتقد أنها هي وحدها المسئولة عن وجودها وتكاثرها وأسبابها ونتائجها ، وتتبادل كل طائفة من طوائفها اتهام غيرها من الفئات الداخلية بالمسئولية عنها ، مما يزيد الصراعات بينها فيتمزق نسيج تلك المجتمعات وتنقسم الشعوب إلى فصائل وعناصر داخلية أو إقليمية . ويصبح هدف كل طائفة فيها أن تحمل غيرها مسئولية الدماء التي تسيل ، والاقتصاد الذي يتدهور ، والمجتمع الذي ينهار ويتمزق ، وينتهي بعضهم إلى دعوة القوى «الأجنبية» لتسارع

لنجدتهم بحجة الدفاع عن الديمقراطية التي يزعمون كذباً أن الإسلام يهددها ويتجاهلون دورها في إشعال الفتن واستمرارها، وتتطوع تلك القوى الأجنبية للتزاحم على التدخل لإنقاذ من يحالفها من فئات الشعب المتخلف ومعاونتهم للقضاء على أعدائها في الداخل باستخدام أشنع أنواع القهر والعنف والاضطهاد والقمع الوحشي. الذي لم يصل إليه الاستعمار والحكم الأجنبي في الماضي...

***

رغم ما قاسيناه من نتائج سيئة لهذه التجزئة القطرية وما نتج عنها من نزعات عنصرية وقطرية وحكومات معادية للصحوة الإسلامية، إلا أننا يمكن أن نستخلص منها بعض الدروس فإننا في عهد الوحدة الإسلامية قبل الاستعمار كنا نضيق بالحكام المستبدين باسم الخلافة وننسب عيوبهم إلى العنصر الغالب في العصبية التي يستندون إليها سواء كانت عربية أو فارسية أو تركية.

كنا نعتبر عيوب الأمويين ناتجة عن القبلية التي ورثها العرب في جزيرتهم عن جاهليتهم قبل الإسلام، واستغلها الأمويون للاستيلاء على السلطة بغير طريق الشورى والبيعة الحرة...

وفي عهد العباسيين نسبنا مساوئ استبدادهم إلى غلبة العصبية الفارسية التي اعتمدوا عليها لإزاحة الأمويين والاستيلاء على السلطة بدلاً منهم، وأقاموا حكماً كسروياً تمثلت فيه الاتجاهات الاستبدادية التي عاش في ظلها الفرس في جاهليتهم قبل الإسلام. ولم يتطهروا من رواسبها رغم اعتناقهم الإسلام.

ولما جاء العثمانيون مستندين إلى العنصر التركي في بناء دولتهم وإمبراطوريتهم وتقاليدهم القتالية العسكرية التي عاشوا في ظلها قبل الإسلام. دأب كثير من العرب على اتهامهم بأن استبدادهم إنما كان نتيجة لرواسب الحياة القبلية للعنصر التركي في الجاهلية الآسيوية قبل الإسلام، وما زال كثير من مفكري العرب ومؤرخيهم وكتابهم ينسب عيوب حكمهم إلى ما ينسبونه للعنصر التركي من خصال وطبائع وعيوب... يظنون أن العرب بريئون منها.

وأراد الله عز وجل أن يفرض الاستعمار على شعوبنا تجزئة قطرية، وأصبح لكل بلد من بلادنا الصغيرة حكام من أبنائها يتباهون بأنهم وطنيون، وها نحن نرى سيئات سياسة هؤلاء الحكام «الوطنيين» الذين مارسوا صنوفا من البغي والظلم والاستبداد تجاوزت في نظرنا ما قاساه أجدادنا من مساوئ «العنصرية العربية» أو الفارسية أو التركية في عصر «الخلافة والوحدة» . . .

من واجبنا إذن أن نتعمق في دراسة أسباب الانحراف الذي يصيب كل من يصلون إلى السلطة في بلادنا بصرف النظر عن العنصر الذي ينتسبون إليه والذي وصفناه بأنه داء احتكار السلطة. وأن نسعى لعلاج هذا الداء بإحياء مبادئ التجديد العقيدي والإصلاح التشريعي والاجتماعي والأخلاقي التي جاءت بها شريعتنا واستقاها منها الرعيل الأول من المهاجرين والأنصار. وتربوا عليها في عهد الرسالة النبوية والخلافة الراشدة قبل أن تنتكس مجتمعاتنا وتتغلب عليها رواسب التقاليد الجاهلية سواء في ذلك تقاليد «البداوة العربية» أو التقاليد «الكسروية» «الفارسية» أو القبلية «التركية» أو الفرعونية.

***

إن العيب الأكبر في جميع الأحوال هو في غلبة الأنانية والأهواء الفردية التي لا يمكن علاجها إلا بالتربية على مبادئ الشورى والتضامن الإسلامي، وبهذا وحده نستطيع أن نطهر نفوس أفرادنا ومجتمعاتنا من هذا الداء ومن هذه الرواسب التي جاء الإسلام بشريعة الشورى والتضامن الاجتماعي للقضاء عليها، وعلينا أن نعتبر أن واجبنا وواجب الأجيال القادمة هو إتمام عملة التطهير والتجدد التي شرعها لنا الإسلام بمبادئ الشورى والتضامن والتكافل الاجتماعي وما يتفرع عنها من حصانة للكرامة والمساواة الإنسانية، وحرية الفكر والحوار في إطار التضامن الذي يؤدي إلى أن تتولى عامة المجتمع وجماهيره تقرير مصيرها بنفسها بإرادة شعبية قوية ولا تتحكم فيها أقليات أو أفراد أو عصابات أو أحزاب تغتصب السلطة بالقوة والغدر والانقلابات التي نشكو منها حتى اليوم. . .

ولم يعد يكفي لذلك العمل السياسي أو الحزبي الذي يثير الخلافات والخصومات والمنافسات، وكل ما أدى إليه هو استبدال حاكم بحاكم أو حلول جماعة محل جماعة أخرى طالما إن المجتمع نفسه لم يعالج عيوبه الموروثة، وإن الجميع ما زالوا في مستوى واحد نتيجة توارث العيوب الشخصية في جميع الأفراد الناتجة عن تجاهل القيم الأخلاقية الإسلامية ومبادئ التجديد التي عطلت مفعولها رواسب التقاليد الجاهلية، فضلا عن الفقر والبؤس الذي انحدرت إليه مجتمعاتنا نتيجة للانشغال بالدعوات الطائفية والعنصرية والمهاترات الكلامية وعدم الإقدام على عمل شعبي جدي بناء.

ولكي تكون خطواتنا نحو الوحدة جادة، يجب أن تأخذ صورة مشروعات مشتركة في الميدان الاقتصادي، تشعر شعوبنا بمزايا التعاون والتضامن فيما بينها، وها نحن أولاء نرى إسرائيل تسلك هذا الطريق لتحقيق مصالحها، فهي تستدرج بعض الرأسماليين وأصحاب الشركات في بلادنا ليشاركوا في مشروعات توهمهم بأنها ستدر عليهم أرباحاً إذا شاركوا مع إسرائيل فيها، وبعضهم يهرول إليها مخدوعاً بهذه الدعايات الوهمية، وحتى لو صحت فإن هذه الأرباح ستكون على حساب مصالح أمتهم العربية والإسلامية ووحدتها وتضامنها وكيانها...

***

لقد كنا نتمنى دائماً أن تسير «الجامعة العربية» و«منظمة المؤتمر الإسلامي» في طريق التعاون «الاقتصادي» و«المالي» بين أقطارنا وشعوبنا وإنشاء سوق مشتركة تزيل الحواجز بين الشعوب وتعيد للأمة وحدتها، ولكنا نرى دولنا وحكامنا يحتكرون هاتين المنظمتين ولا يسمحون حتى الآن لممثلي الشعوب بأن يكون لهم صوت مسموع فيها، ويجرون هاتين المنظمتين للسير في طريق المناقشات السياسية التي لم تورثنا سوى الفرقة والخلاف والخصام حتى الآن.... في حين أن أعداءنا يستدرجوننا لإضعاف هاتين المنظمتين بل القضاء عليها ويسيرون وراء سراب «الشرق الأوسط»..

obeikandl.com

الفهرس

obeikandl.com

obeikandl.com

فهرس

رقم البند	الموضـــــوع	رقم الصفحة
	المقدمة	
	الفصل الأول	
	ماهية الفتنة وأسبابها وأعراضها	
١.	ماهية الفتن	
٢.	صناعة عصرية	
٣.	فتنة ذاتية للأفراد	
٤.	فتنة الغير	
٥.	فتنة ذاتية للجماعة والأمة	
٦.	فتنة الغير للجماعة أو الأمة	
٧.	فتنة السلطة	
٨.	الاستسلام يشجع المستكبرين	
٩.	فتنة المؤمنين	
١٠.	العدوى	
	* **كبرى الفتن**	
١١.	الفتن الداخلية واختلافات الفقهاء	
١٢.	صور الفتن العصرية	
	الفصل الثاني واقع الاحتكار والاستكبار	
١٣.	الغرور الديمقراطي الإمبريالي الصهيوني	
١٤.	مصادر الإلحاد والعلمانية في أوربا	
١٥.	تزوير الانتخابات لتزييف (الديمقراطية)	
١٦.	الديمقراطية التي لها أنياب ومخالب	

obeikandl.com

١٧. الميز العلماني بعد الميز العنصري
١٨. أطراف الفتنة المعاصرة
١٩. المخدوعون
٢٠. إمبراطورية الاستخبارات الصهيونية (الديمقراطية)
٢١. الولاء (المزدوج) وتجارة (الفتن)
٢٢. أهداف الفتن
٢٣. السنن الإلهية وفتنة القوة
٢٤. شياطين الفساد وضحايا المخطط الاستعماري والمنتفعين منه

الفصل الثالث الاستغلال الإمبريالي

٢٥. استكبار الفساد والاستغلال الإمبريالي
٢٦. دكتاتورية البروليتاريا ودكتاتورية الليبرالية
٢٧. الإمبريالية ظاهرة اقتصادية
٢٨. شيطان الآلة والتكنولوجيا
٢٩. نماذج الغش الليبرالي
٣٠. قلاع القيم فى المجتمعات الإسلامية
٣١. جمعية القيم تتحدى الاتجاه الماركسي
٣٢. دور الليبرالية الغربية فى الهجوم على الإسلام
٣٣. الانتفاضة ضد مؤتمر السكان بالقاهرة
٣٤. الأهداف السياسية لمؤتمر السكان
٣٥. الاستغلال الرأسمالي وسلاح الفقر

الفصل الرابع الجذور والمنابع للاستبداد والطغيان والفتن

٣٦. أسلحة الاستعمار القديم والجديد
٣٧. هدف الفتن إبادة بعض شعوبنا وتمزيق أمتنا
٣٨. الفتن سلاح تموله القوى الرأسمالية المسيطرة على الشعوب

obeikandl.com

٣٩. سلاح التحكم من بعد (البعد المكاني والبعد الزماني)
٤٠. المقاومة والصمود والصبر سلاح الشعوب الناهضة
٤١. خدعة العملية السلمية
٤٢. جذور الفتن في مجتمعاتنا
٤٣. دور القوى الأجنبية والتستر عليه
٤٤. خطط الإصلاح الذاتي والنهضة الشاملة
٤٥. تزييف الديمقراطية
٤٦. منهجنا الاجتماعي احترام حرية الأفراد وحقوق الجماعة
٤٧. التكامل ضروري بين الشورى والديمقراطية الصحيحة
٤٨. أقلية تتنكر لإرادة شعوبنا
٤٩. الجانب السلبي في واقعنا والجانب الإيجابي
٥٠. المثل الأعلى السامي، والواقع الاجتماعي السيئ
٥١. عقيدة التوحيد بداية التحرر والتغيير الاجتماعي
٥٢. مسلسل التطور "العصري"

الفصل الخامس روافد عصرية للاستبداد والطغيان

٥٣. داء موروث هو احتكار السلطة والمال
٥٤. أ- العصبيات الأسرية والقبلية والعنصرية
٥٥. ب- احتكار (بيت ا لمال)
٥٦. جـ- المنتفعون والمنافقون
٥٧. د - جيوش المماليك والمرتزقة
٥٨. هـ- الجواري والترف.
٥٩. ميكروبات الكَلَبْ "العضوض"
٦٠. أسباب عصرية استعمارية لتعطيل الشريعة بعد تعطيل الشورى
٦١ أ - رواسب الجاهلية الأوربية

obeikandl.com

٦٢ ب - من احتكار المال إلى السيطرة الاقتصادية العالمية
٦٣ جـ - رواج أسواق النفاق
٦٤ د - جيوش الاستعمار والجيوش "الوطنية"
٦٥ هـ - تجارة الجنس والفساد بدل تجارة الرقيق
الفصل الأخير: الإصلاح خطة للبناء الاقتصادي والمقاطعة الشعبية
٦٦ الفقر عدو والتقشف سلاح
٦٧ مرحلة البناء الذاتي
٦٨ الإصلاح
٦٩ أهمية المصالح الاقتصادية والمالية ودور المؤسسات المالية والصهيونية العالمية
٧٠ الفتنة العصرية الكبرى لاحتلال منابع البترول.
٧١ مقاومة المطامع في الشرق الأوسط تحتاج لقاعدة شعبية عريضة موحدة
٧٢ التجزئة غرست أسباب الشقاق بين شعوبنا وبين العناصر المختلفة في داخل كل قطر - وعطلت التكامل والوحدة الاقتصادية والسوق المشتركة
٧٣ دروس وعبر - خاتمة.